المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: مستقبل العلاقات العراقية الاميركية
اسم الكاتب: م.د. عيسى اسماعيل العبادي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2204
تاريخ الاسترداد: 2025/05/05 23:19 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مستقبل العلاقات العراقية الاميركية

م.د.عيسى اسماعيل العبادي(*)

مقدمة:

لعل من الضروري القول ، انه لابد من النظر الى العلاقات الدولية على انها في الجانب الاساس منها هي علاقات قوة ، وهذا يعني ، ان طبيعة العلاقة بين بلد مثل الولايات المتحدة الاميركية وبلد مثل العراق او اي دولة من الدول النامية اوما يسمى بالعالم الثالث ، يعني ان هذه العلاقة هي علاقة غير متكافئة في مقاييس القوة التقليدية وقوة الدولة وإن كانت متكافئة في اطار القانون الدولي ومفاهيم سيادة الدولة و اصرار الشعب ، شأنه شأن شعوب العالم الحرة على مقاومة الغزو والاحتلال الاجنبي . فالوقائع تقول ان السائد هو قانون القوة وليس قوة القانون ،ذلك ان القانون في العلاقات الدولية يطبق على استحياء وبما يرضى عنه الاقوياء. ويمكن ان نشير الى انه في داخل المنظمة الدولية ، فان القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الاميركية، تتمتع بحق النقض – الفيتو- وهي واحدة من الدول الخمس التي تمتلك هذا الحق.اذا ، فإن الحديث عن تكافؤ في العلاقات بين بلدين مثل العراق والولايات المتحدة ، سيفتقر الى الدقة والموضوعية.وسنلاحظ منذ البدء ان تاريخ العلاقات بين البلدين الذي اتسم بالمد والجزر حسب مقتضيات مصالح الولايات المتحدة بالدرجة الاساس التي تتعارض في احايين كثيرة مع مصالح العراق الوطنية ، يشير الى ان الولايات المتحدة الأميركية هي التي وصلت الى العراق عبر مبشريها ومدارسها وشركاتها النفطية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، اي ان الولايات المتحدة الاميركية هي التي جاءت الى العراق كجزء من اهتمامها الستراتيجي بمنطقة (الشرق الاوسط) وقلبه العراق ،ولهذا الامر دلالته التي تعني ، ان الفاعل الرئيس في هذه العلاقات هو الفاعل الاميركي . ويلاحظ ان هناك إغفالا لعدم التكافؤ في العلاقات الدولية الذي يقود صناع القرار الى بناء سياسات خاطئة في التعامل مع القوة العظمى الرئيسة في العالم . وهنا ، لابد ان نؤكد ان ادراك عدم التكافؤ في العلاقات بين الدول الصغيرة والكبيرة ينبغي الا يتجاهل اهمية التاكيد على المصالح الوطنية للدول الصغرى واستحصالها بكل ما اوتيت تلك الدول من قوة في اطار العلاقات الدولية.لكن الحصول على المصالح الوطنية يستلزم سياسات عالية المستوى تعتمد ستراتيجيات تعظم امكانات القوة للدول الوطنية مثل البناء الداخلي المتماسك ، التحالفات والتجمعات والاتحادات الاقليمية وتوسيع شبكات المصالح المشتركة و جعل القوة العظمى تدرك ان من مصلحتها بناء علاقات جيدة معها وتغيير تحالفاتها الاقليمية المضادة.

كل ذلك ينبغي ان يتم في اطار تعظيم المكاسب وتقليل الخسائر في اطار العلاقة بين العراق والولايات المتحدة الاميركية في المستقبل .

ان العلاقة مع الولايات المتحدة تعني التعامل مع شبكة من اشكال التنافس والصراع بين قوى اقليمية ودولية متعددة ، تتنافس كلها وتتصارع من اجل الفوز بما يمكن الحصول عليه من موارد العراق وموقعه الجيوستراتيجي. لذا، فإن هذا البحث يقوم على فرضية مفادها ان مستقبل العلاقات بين العراق والولايات المتحدة الاميركية يتسم بعدم التكافؤ في المستقبل المنظور، فالولايات المتحدة لم تحقق كل اهدافها في العراق والمنطقة بعد ، وهي تسعى الى استكمال استحقاقاتها كقوة عظمى ، الامر الذي يعني ان مجريات التنافس والصراع مستمرة في المنطقة ، والعراق لايزال في حاجة

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

الى بناء دولته الوطنية القادرة على اقامة علاقات تتسم بقدر من التكافؤ مع الاخرين وصولا الى التكافؤالمطلوب مع القوى الاقليمية في الاقل ، واحترام سيادته الوطنية. وفي هذا لاطار لابد من تعظيم المكاسب وتقليل الخسائر في علاقة لايمكن تجنبها في المستقبل المنظور ليس بين العراق والولايات المتحدة فحسب ، بل بين دول المنطقة والولايات المتحدة ايضا،ذلك ان منطقتنا ذات اهمية جيوستراتيجية لا تضاهى ، تضعها في صلب اهتمامات القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الاميركية التي تؤدي دورا مؤثرا ان لم يكن مهيمنا في النظام الدولي .

لهذا فاننا سنبحث تطور العلاقات الاميركية العراقية في اطار الاهتمام الستراتيجي الاميركي بالعراق، بداياته ، تطورالعلاقات بين البلدين ، ومستقبل العلاقات العراقية الاميركية.

ولاغراض الدراسة ، فقد تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث:

المبحث الا : جذور الاهتمام الستراتيجي الاميركي بالشرق الاوسط وقلبه العراق وتطوره.

المبحث الثاني:العلاقات العراقية الاميركية بعد الحرب الباردة

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات العراقية الاميركية.

المبحث الاول :تطور الإهتمام الستراتيجي الاميركي بالشرق الاوسط وقلبه العراق:

اولا : تطور الاهتمام الستراتيجي الاوربي و الاميركي بالشرق الاوسط:

يمتد البحث التاريخي لمنطقة (الشرق الأوسط) ، ليشمل السيطرة الاستعمارية الأوربية في القرن التاسع عشر، وصولا إلى احتلال الولايات المتحدة الأميركية العراق، مع استعراض تطور الاختراق الاستعماري الأوربي، منذ قرون خلت ولاسيما منذ القرن الثامن عشر، والصعود القوي للدول الأوربية، إذ بدأ تدخل القوى الأوربية ومن ثم الأميركية في منطقة (الشرق الأوسط) منذ حملة نابليون بونابرت على مصر حتى أيامنا هذه، وتعرضت المنطقة للسيطرة الأوربية، بمختلف أنواعها، المباشرة وغير المباشرة ، بعد أن خضعت لواقع التنافس ما بين القوى الأوربية الاستعمارية الصاعدة ، وما ترتب عليها من تقسيمات جديدة، ما بين حملة نابليون بونابرت في عام ونهاية الحرب العالمية الأولى .

ثم أصبحت المنطقة العربية ولاسيما المشرق العربي تحت ظل السيطرة الفرنسية الإنجليزية المباشرة ما بين عام وعام ، وذلك تنفيذا للاتفاقيات المعروفة باسم اتفاقيات سايكس – بيكو .

أما مع نهاية الحرب العالمية الثانية، التي خرج منها منتصران كبيران هما الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي السابق، ثم نشوب حرب قناة السويس عام)، فقد عرفت بعدها منطقة (الشرق الأوسط) تنافسا كبيرا، بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي في ظل ما عرف باسم "الحرب الباردة".

اما مصطلح (الشرق الاوسط) الذي يستعمل اليوم في الاوساط السياسية والاكاديمية، فهو حديث العهد نسبيا ، فقد برز مع تطور الاستعمار و ظهور الحركة الصهيونية في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين) ويشمل منطقة واسعة تشكل امتدادا للشرقين الأدنى والأقصى، وهي أغنى مناطق العالم بالنفط والمعادن ، وتتمتع بموقع جيوستراتيجي مهم بين القارات الثلاث ، أوربا وآسيا وإفريقيا، ويشمل مصطلح (الشرق الاوسط) عددا مختلفا على تحديده من الدول ، لكن ، لاخلاف على ان من بين ابرزها بلدان النفط و لاسيما بلدان شبه الجزيرة العربية والعراق ، فضلا على إيران وأفغانستان([1]). وعرفته الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام بأنه المنطقة الممتدة من ليبيا غربا إلى إيران

---

[1] –ايف لاكوست ، الجغرافية السياسية للمتوسط ،ترجمة:زهيدة درويش ،هيئة ابو ظبي للتراث(كلمة)،ابوظبي،)). .

شرقا، ومن سورية شمالا إلى اليمن جنوبا. وعرفه آخرون بأنه يضم جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية وإيران. ويضم إليه المتخصصون في الولايات المتحدة الحبشة وباكستان وأفغانستان والدول الإسلامية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى.

أن المصطلح سياسي النشأة والاستعمال . و أن التصور الغربي للشرق الأوسط يقوم على افتراض أن المنطقة ، ما هي إلا عناصر عرقية مركبة تتألف من خليط من الطوائف والشعوب والقوميات وهي نظرة تفكيكية تجزيئية القت بظلالها على العلاقت بين الجانبين وعلى تطور بلدان المنطقة.

ولم تستقر البلدان التي يشملها الشرق الأوسط بعد ، إذ يعمل الستراتيجيون في الدول الإمبريالية على توسيعه ليضم ويشمل البلدان العربية، (باستثناء السودان والصومال)، وباكستان وجمهوريات آسيا الوسطى، وبدأ مصطلح الشرق الأدنى بالاختفاء تدريجيا لصالح مصطلح (الشرق الأوسط).

كتب تيودور هرتزل، مؤسس الحركة الصهيونية ، عام في يومياته، يقول: يجب قيام كومنولث شرق أوسطي ، يكون لدولة اليهود فيه شأن قيادي فاعل، ودور اقتصادي قائد، وتكون المركز لجلب الاستثمارات والبحث العلمي والخبرةالفنية([٢]). ومن جانبه ، أبرز ضابط البحرية البريطانية الفرد ماهان (–) مصطلح (الشرق الأوسط) في مقال كتبه في الأول من أيلول عام) في لندن، ويشار اليه في الاوساط الاكاديمية على انه اول من استخدمه نظرا لكون ماهان قد اعتمد النظرية البحرية وقال ان البحار والمحيطات تشكل وحدة متكاملة تطوق القارات والجزر.وتقع منطقة (الشرق الاوسط) في الاطار الذي حدده ماهان ولاسيما الخليج العربي وقال ان السيطرة عليه تتيح للقوة المسيطرة السيادة العالمية ([٣])ورشح الولايات المتحدة الاميركية لامتلاك هذه السيادة ، ثمَّ استخدمه فالنتاين شيرول مراسل التايمز اللندنية في تشرين الأول عام) في سلسلة من المقالات تحت عنوان "المسألة الشرق أوسطية"، ثمَّ أصدرها في كتاب عام). وصدر في عام) في لندن تقرير كامبل بنرمان وزير المستعمرات آنذاك، الذي وضعه في مؤتمر عقدته مجموعة من علماء التاريخ والسياسة والاقتصاد، بمشاركة عدد من السياسيين الأوربيين وتناول الوضع في المنطقة العربية ، جاء فيه: يكمن الخطر على الغرب في البحر المتوسط، لكونه همزة وصل بين الشرق والغرب. ويعيش في شواطئه الجنوبية والشرقية شعب واحد، تتوافر له وحدة التاريخ واللغة والجغرافية وكل مقومات التجمع والترابط، وذلك فضلا على نزعاته الثورية وثرواته([٤]). ان هذا التحليل الغربي لاهمية المنطقة ، ليس وليد ساعته ، فالاهتمام الغربي بالمنطقة التي يشار اليها اليوم على انها منطقة (الشرق الاوسط) يعود الى عدة قرون خلت في الاقل([٥]) فقد اخذت قوى الاستعمار بتثبيت اقدامها في (الشرق الاوسط) وترويج تجارتها في بلدانها منذ القرن الرابع عشر ، اذ وفد اليها بقصد الاقامة فيها ، تجار من(جنوا او البندقية) وفرنسا وانكلترا وهولندا ، وقد حصل هؤلاء الاجانب على امتيازات تجارية وحقوقية كالاعفاء من بعض المكوس الكمركية ، او مثولهم امام محاكم خاصة بهم . وقد اتسع نطاق هذه الامتيازات في القرنين السادس عشر والسابع عشر جراء نفوذ فرنسا السياسي لدى الدولة العثمانية، إذ عقدت معاهدة بين الباب العالي و فرنسا عام) حصلت فرنسا بموجبها على حماية رعاياها في الامبراطورية

---

[٢] – **The Middle East Wikipedia ,the free Encyclopedia en.wikipedia.org.**

– عبد الرزاق عباس حسين،الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية ،مطبعة اسعد،بغداد) r r .

[٤] – **The free Encyclopedia, en.wikipedia.org.**

– اذا عدنا بالغرب الى الاغريق والرومان فالامر يتعلق بالاف السنين ، واذا عدنا به الى الحروب الصليبية فهو يتعلق بمئات السنين ،واذا درسناه على مستوى العالم الحديث فسيكون الحديث على القرون الثامن عشر والتاسع والعشرون وصولا الى ما هو عليه الحال اليوم.

العثمانية ثم امتدت هذه الحماية من عام) —) الى (كاثوليك) الامبراطورية العثمانية ([٦]).ويطلق على هذه الحقوق الخاصة بالرعايا الاجانب تسمية(الامتيازات الاجنبية) وهي التي ترافق ظهورها مع ظهور مصالح الدول الغربية وتعارضها مع بعضها في داخل الدولة العثمانية. ومن هنا يتبين لنا ان النفوذ السياسي اعتمد في جملة ما اعتمد عليه ،العوامل الدينية ، ونرى ذلك في القرن التاسع عشر حين تدخلت روسيا القيصرية الى جانب (الارثوذوكس) وفرنسا لصالح الكاثوليك .وفي عام) اثارت بريطانيا الفتن الدينية لتتمكن من التدخل السياسي الذي ساعد فيما بعد على بسط سيطرتها الاقتصادية([٧]).بهذه المعاني ، تعد القوى الاستعمارية الاوربية اول من استعمل مفهوم (الشرق الاوسط) بهدف مواجهة يقظة الوعي القومي العربي الذي شهد انتشارا كبيرا في مواجهة المشاريع الاستعمارية الغربية وبدايات الحركة الصهيونية و سياسة التتريك العثمانية.

وعلى الرغم من ان مصطلح (الشرق الاوسط) وحدوده الجغرافية هو مثار خلاف بين الباحثين والساسة ، الا انه ، لاخلاف على ان العراق يقع في قلب منطقة (الشرق الاوسط) بتعريفاته المختلفة.

يعود الاهتمام الاميركي بمنطقة (الشرق الاوسط)الى القرن الثامن عشر .ذلك أنه بعد استقلال الولايات المتحدة عن الاستعمار البريطاني حسب وثيقة الاستقلال في . تموز □□ ([٨]) وتأسيس الولايات المتحدة الاميركية من) ولاية , واعلان هذا الامر عام □□([٩]) ، وجد الأميركيون أنفسهم في عالم معاد لهم تهيمن عليه قوى الاستعمار الأوربية، فقدوا فيه المزايا التجارية التي كانوا يتمتعون بها عندما كانوا جزءً من الإمبراطورية البريطانية، وكانت التجارة الخارجية ضرورية للحفاظ على بقاء الجمهورية الأميركية الجديدة من وجهة نظر اصحاب القرار واصحاب المصالح في الولايات المتحدة، لذا سعى مؤسسو (لولايات المتحدة الأميركية سعيا حثيثا للبحث عن أسواق جديدة(وكان الشرق الأوسط ، العربي الإسلامي، من أولى الجهات التي قصدوها.

في مايس بدأت ألولايات المتحدة الأميركية علاقاتها الدبلوماسية مع (الشرق الأوسط)عندما عين الكونغرس لجنة خاصة تتكون من (بنيامين فرانكلين وجون أدامز وتوماس جيفرسون)([١٠]) لإقامة علاقات تجارية والتفاوض مع إمارات المغرب العربي المتمثل (بالمغرب والجزائر حاليا).

وفي عام وتحت ضغوط لوبي السفن التجارية الأميركي توصل المبعوث الأميركي الى إمارات المغرب العربي إلى اتفاقية تجارة مع حاكم المغرب صادق عليها مجلس الشيوخ الأميركي فور عرضها عليه في عام كما أرسل رسالة شكر لحاكم المغرب. لكن لم يحالف الأميركيين حظا مماثلا في تفاوضهم مع حكام الجزائر و طرابلس([١١]).

وفي ذلك الوقت أرادت الولايات المتحدة الشروع في بناء أسطول بحري أميركي لحماية تجارتها مع المغرب ، ولكن الكونغرس رفض منح الأموال الكافية حتى جاء عام واندلعت الحرب بين فرنسا وبريطانيا، وانتشرت أخبار عن مصادرة بريطانيا سفنا أميركية وعن زيادة تهديد الشعوب الرافضة للتواجد الاجنبي غير المشروع ، ولاسيما ابناء

– نعمة السعيد ، النظم السياسية في الشرق الاوسط،شركة الطبع والنشر الاهلية،بغداد، ---- .

– المصدر نفسه ، ص – .

– اميل هوبنر، ترجمة :عدنان عباس علي ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاساستراتيجية ، ابو ظبي ، :.

, **Kenneth G Wilson** , ***The Columbia Guide to Standard American English***: **Columbia** – **University Press**, . **New York** , ( ). **pp**. . –. .

– **Thomas**.**A**.**Bryson**,**American diplomatic relations with the middle East** . . – ,**Metuchen**, **pp** , –. .

– **Ibid** , ––, .

المغرب العربي قرب السواحل المغاربية ، والمتمثل هنا بالسفن الأميركية ، لذا قرر الكونغرس في العام نفسه بناء ست سفن لحماية التجارة الأميركية مع (الشرق الأوسط) واضعا نواة الأسطول الأميركي الحالي ، وبذلك ، كانت المصالح الاقتصادية الأميركية في البلاد العربية أحد الأسباب الرئيسة التي دفعت إلى تأسيس الأسطول الأميركي.

وفي عام توصل الأميركيون إلى اتفاقية تجارية مع الجزائر، وفي عام توصلوا لاتفاقية مع طرابلس، ومع تونس في عام ([١٢]).

و نظرا لثقل المصالح الاميركية وطابعها الاستغلالي لم تمر العلاقات بدون مشاحنات إذ قامت حرب بين ألولايات المتحدة و(طرابلس – ليبيا) في عام — والتي كانت أول حرب أعلنتها الجمهورية الأميركية الجديدة خارج الولايات المتحدة بذريعة حماية المصالح الوطنية ، كما تفعل الولايات المتحدة الاميركية اليوم حين تشن حروبها ضد الدول الاخرى بذريعة حماية الامن القومي الاميركي . وبعد سلسلة مناوشات ومفاوضات استعاد الأميركيون علاقتهم بطرابلس عام والتي هي علاقة سيطرة لغياب التكافؤ بين الطرفين([١٣]).

ومنذ ذلك الوقت وحتى عام واجهت ألولايات المتحدة مشكلات مشابهة مع بقية دول المغرب العربي تخللتها بعض المواجهات المسلحة وانتهت بمعاهدات سلام([١٤]).

ويقول توماس برايسون أن السياسة الأميركية تجاه (الشرق الأوسط) خلال تلك المرحلة المبكرة من العلاقات الأميركية العربية كانت محكومة على نحو أساس بمصالح أالولايات المتحدة الاقتصادية والتي قادتها للاتجاه نحو أسواق (الشرق الأوسط)، وبناء أسطول لحماية مصالحها وتحقيق اهدافها، والدخول في حروب كلما تطلب الامر تحقيق تلك الاهداف عبر استعمال القوة.

لقد شهدت هذه المرحلة اعادة تعريف علاقات الولايات المتحدة مع البلدان العربية والإسلامية بل مع العالم على نحوعام ، وقد ترافق ذلك مع صعود الأيدلوجية الوطنية الأميركية الجديدة التي تضمنت أفكارا جزئية عديدة على رأسها فكرة دعم حركات الاستقلال الوطنية وفكرة البحث عن الأصول الثقافية الغربية لأميركا الناشئة، وقد قادت هذه المشاعر الأميركيين في عشرينات القرن التاسع عشر ، إلى دعم حركة استقلال اليونان عن الإمبراطورية العثمانية.

ويرى توماس برايسون أن الأميركيين اندفعوا في تأييدهم لثورة اليونانيين بمشاعر دينية وثقافية واضحة بسبب شعورهم بالتراث الثقافي المشترك مع الحضارة اليونانية التي تعد أساسا للحضارة الغربية، ولكن هذه المشاعر واجهتها مصالح أميركية ثلاث، وهي ([١٥]):

أولا:مصالح ألولايات المتحدة الاميركية التجارية مع الإمبراطورية العثمانية والبلدان العربية والإسلامية الواقعة تحت سيطرتها، إذ مثلت الموانئ العثمانية بعض أهم موانئ التجارة الأميريكية في العالم، ولذا عارض لوبي التجار الأميركيين فكرة مساندة الثورة اليونانية.

ثانيا: حماية نشاط البعثات التبشيرية الأميركية في الإمبراطورية العثمانية.

ثالثا: حماية وجود القوات البحرية الأميركية في مياه (الشرق الأوسط).

- **Thomas.A.Bryson ,Op.Cit, pp . –,** .

- **ibid** .

- **ibid** .

- **Thomas.A.Bryson ,Op.Cit, pp . –,** .

وعلى الرغم من دعم البعثات التبشيرية للثورة اليونانية ودورهم في نشر التعاطف معها في أوساط الشعب الأميركي ، فقد فضلت الحكومة الأميركية ، في بداية العشرينات من القرن التاسع عشر ، أن تنحاز إلى اللوبي التجاري حفاظا على مصالحها([١٦]).

وأعاد الرئيس مونرو تأكيد سياسة عدم التدخل الأميركية في خطابه أمام الكونغرس في كانون الاول ([١٧]).

والى جانب ذلك فقد طالب عدد أكبر من اعضاء الكونغرس بالحفاظ على مصالح ألولايات المتحدة ومبدأ الحياد، وخشوا أن يقود التدخل الأميركي إلى تدخل أوربي أكبر في شؤون الأقليات أو إلى حرب بين الإمبراطورية العثمانية وحلفائها والولايات المتحدة.

وطالب أحد أعضاء الكونغرس وزير المالية الأميركي بإعداد تقرير عن حجم تجارة ألولايات المتجدة بالشرق الأوسط، وذكر التقرير أن حجم التجارة الأميركي مع (الشرق الأوسط) بلغ). مليون دولار في الفترة من إلى وأنه تخطى). مليون دولار في عام ، مما أعطى لوبي التجارة بالكونغرس دفعة قوية وأدى إلى هزيمة القرار بمساعدة وزير الخارجية الأميركي كوينسي أدمز الذي كان مساندا قويا لمبدأ عدم التدخل([١٨]).

---

[١٦] —على الرغم من كل المحاولات التي جرت لثني الادارة الاميركية لتجاوز مصالحها الاقتصادية والوقوف الى جانب اليونان الا ان الغلبة كانت لاصحاب المصالح في التاثير على القرار الاميركي ، ففي عام وجهت الثورة اليونانية عدة نداءات للشعب الأمريكي تبناها عدد من محرري الجرائد وأساتذة جامعة هارفرد الأميركية الذين شرعوا في تنظيم حركة شعبية لمساندة استقلال اليونان بدأت في شمال شرق أميركا (نيويورك وبوستن وبنسلفانيا) وانتشرت إلى فرجينيا وجورجيا ونورث كاورلينا، كما انتشرت وسط الحركات الطلابية بأكبر الجامعات ككلومبيا وييل وغيرهما، كما استفادت الحركة من انتشار تعاطف الأمريكيين الثقافي مع اليونانيين وسرعان ما نظموا حملة وطنية لجمع التبرعات للثورة اليونانية.

وفي ديسمبر قدم عضو بالكونغرس الأميركي من ولاية ماستشوتس مذكرة للكونغرس نيابة عن الشعب اليوناني لاقت معارضة أعضاء الكونغرس.

وقد دفعت الحملة حكومة الرئيس الأميركي جيمس مونرو إلى صياغة سياستها نحو الأقليات في الدول الأخرى والذي أعلن سياسة "عدم التدخل" في شئون الأقليات بالدول العثمانية، والتي أصبحت فيما بعد سياسة حاكمة للولايات المتحدة على مدى أكثر من قرن.

وفي عام جدد ثوار اليونان اتصالاتهم بالحكومة الأميريكية عن طريق لندن وطالبوها بالاعتراف بحكومتهم والتحالف معهم ومساعدتهم، وبعد مشاورات داخل الإدارة الأمريكية أصر الأميركيون على التمسك بمبدأ عدم التدخل وبموقفهم الحيادي.

ولكن مع نهاية عام سادت الإدارة الأمريكية مشاعر جديدة وقام الرئيس مونرو بالتشاور مع توماس جيفرسون وجيمس ماديسون، ومع وزرائه الذين فضل بعضهم التدخل بوسائل مختلفة لمساعدة اليونانيين، ولكن الرئيس مونرو فضل مرة أخرى الانحياز لوجهة نظر وزير خارجيته كوينسي أدمز الذي طالب بعدم تدخل أمريكا في شئون أوربا في مقابل مطالبة أوربا بعدم التدخل في شئون أمريكا الجنوبية .

– مبدأ مونرو: بيان أعلنه الرئيس الأمريكي جيمس مونرو في رسالة سلمها للكونغرس الأميركي في كانون الاول . وقد نادى مبدأ مونرو بضمان استقلال كلّ دول نصف الكرة الغربي ضد التدخل الأوربي في شؤون اميركا الوسطى والجنوبية. ويشير مبدأ مونرو أيضا إلى أن الأوربيين الأميركيين لايجوز اعتبارهم رعايا مستعمرات لأي قوى أوربية في المستقبل. والقصد من هذا البيان هو أن الولايات المتحدة لن تسمح بتكوين مستعمرات جديدة في الأميركتين، فضلا على عدم السماح للمستعمرات التي كانت قائمة بالتوسع في حدودها.

بيد ان أوروبا استمرت في الحصول على النصيب الأكبر من تجارة أميريكا الجنوبية والوسطى، والتي حصلت بريطانيا على أكبر نصيب تجاري فيها. كما أن المبدأ لم يحسن العلاقات بين الولايات المتحدة وأقطار جنوب القارة أيضا. إن الدول التي يفترض أن تحميها هذه الفلسفة قد استاءت من الطريقة التي فرضت بها الولايات المتحدة استعلاءها عليها؛ فقد تخوفت هذه الدول من هيمنة الشمال أكثر من تخوفها من أي دولة أوروبية.

وفي أوائل القرن العشرين الميلادي، أعطى الرئيس الأميركي ثيودور روزفلت حياة ومعنى جديدين لمبدأ مونرو؛ فقد أشار إلى أن الضعف والممارسات الخاطئة في أي من الدول الأميركية الصغيرة ربما تغري الدول الأوربية بالتدخل.

ظهر للرئيس روزفلت أنَّ الدول الأوربية لها مايبرِّر بمحاولتها حماية أرواح مواطنيها وممتلكاتهم أو جمع الديون المستحقَّة لهم. لقد أكد روزفلت أنَّ الدفاع عن مبدأ مونرو يتطلب من الولايات المتحدة منع هذا التدخل المبرَّر؛ وذلك عن طريق التدخل بنفسها. وتحت هذه السياسة، سياسة العصا الغليظة أرسلت الولايات المتحدة جيوشها إلى جمهورية الدومنيكان في عام م، وإلى نيكاراجوا عام وهاييتي عام

–ولابد من الاشارة هنا الى ان مبدا مونرو وتطبيقاته اللاحقة جعلت من اميركا الوسطى والجنوبية حديقة خلفية للولايات المتحدة الاميركية.

– . – Thomas.A.Bryson ,Op.Cit, pp . –,

ولكن حركة المساندة الشعبية استمرت في التأييد والتبرعات وفي عام وحده تبرع الأميركيون بأكثر من ألف دولار أميركي للثورة اليونانية، ويقول توماس برايسون أن المساعدات الأميركية لعبت دورا "أساسيا" في مساندة ثورة اليونانيين ضد الإمبراطورية العثمانية في تلك المرحلة، كما تطوع بعض الأميركيين للحرب بجوار ثوار اليونان.

ان هذه التفاصيل ، تعطي صورة عن طبيعة علاقات الغرب والولايات المتحدة بمنطقة (الشرق الاوسط) على امتداد عشرات السنين وما تزال تندفع في الاتجاهات نفسها التي تغلب فيها مصالحها على مصالح دول المنطقة وشعوبها.

كما يرى برايسون أن علاقة ألولايات المتحدة بالإمبراطورية العثمانية في تلك المرحلة ساعدت ألاميركيين على صياغة سياسة "عدم التدخل" وعلى تطبيقها أيضا تطبيقا يمكن أن نسميه تطبيقا مزدوجا إذا حافظت الحكومة الأميركية على حيادها الرسمي تجاه اليونان على طول الخط لدرجة أن الإدارة الأميركية أخرت اعترافها باستقلال اليونان حتى عام

وبعد توقيع اتفاقية شاملة مع الإمبراطورية العثمانية تضمن حماية تجارة ألولايات المتحدة المتزايدة مع بلدان الإمبراطورية العثمانية.

وفي الوقت نفسه، سمحت الحكومة للشعب الأميركي بالتعبير عن مساندته للقضية اليونانية بالشكل الذي أراده بما في ذلك المساندة المعنوية والمادية.

ويعتقد برايسون أن ازدواج الموقف الأميركي عبر عن تعارض مصالح ألولايات المتحدة حكومة وشعبا تجاه (الشرق الأوسط) ، إذ تعارضت المصالح الثقافية والدينية مع المصالح الاقتصادية والعسكرية، كما تعارضت مصالح (اللوبي) الشعبي مع مصالح (اللوبي) الرسمي والتجاري، وفي مواجهة هذه المتناقضات سعت الحكومة الأميركية الى صياغة سياسات تنسجم مع ماتراه منسجما مع المصالح الأميركية ([١٩]).

ما يهمنا هنا هو عدد قليل من النقاط المهمة، وهي :

أولا: أن السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط)ترتكز على دوافع عديدة دائما ومتناقضة أحيانا بما في ذلك الدوافع الاقتصادية والدينية والثقافية والعسكرية وغيرها.

ثانيا: أن ألولايات المتحدة تنطلق – في صياغتها لسياساتها تجاه أي دولة من دول العالم – من مصالحها الوطنية المبنية على دوافع وحسابات ومصالح داخلية والتي قد تصب أو لا تصب في مصلحة الدول الأجنبية.

ثالثا:علاقة ألولايات المتحدة بالعالم العربي والإسلامي قديمة ومليئة بالوقائع السلبية وهناك احيانا فوائد لايمكن اغفالها وان صبت هذه الفوائد في صالح الولايات المتحدة بالدرجة الاساس .

رابعا: يثير هذا الامر فكرة مهمة يكثر الحديث عنها اليوم وفي مراحل سابقة – وهي أن جهود الادارات الاميركية المتعاقبة لتعبئة الشعب الأميركي بخصوص القضايا الدولية هي جهود قديمة جدا لا تقتصر على المرحلة الحالية أو العقود الأخيرة، وقد استفادت بعض الجماعات من هذه الحقيقة منذ زمن بعيد جدا وراحت تنشط لتوعية الأميركيين بقضاياها وتشويه صورة خصومها لدى الشعوب الأميركية ولعل ابرز تلك الجماعات هي قوى الضغط الصهيونية واللوبيات اليهودية.

ثانيا: الاهتمام الاستراتيجي الاميركي بالعراق:

بشان ازدواجية المعايير وسياسة الكيل بمكيلين انظر:

– باتريك هرمان واخرون، القانون الدولي وسياسة المكيالين،ترجمة: انور مضيف، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، سرت، ليبيا، .

يقع العراق في القسم الجنوبي الغربي من قارة اسيا بين البحر الاحمر المتوسط والخليج العربي ، وهو بهذا الموقع يحتل القسم الشمالي الشرقي من الوطن العربي ، بين خطي طول (: . : (: . .) وبين دائرتي عرض (.) . .) اي انه يقع في القسم الجنوبي من المنطقة المعتدلة الشمالية([٢٠]).

ان موقع العراق بين البحر المتوسط والخليج العربي شكل جسرا ارضيا موصلا بين طرق المواصلات البحرية في جنوب اسيا وطرق المواصلات البحرية في جنوب اوربا . كما انه الجسر الموصل بين القارات الثلاث اسيا وافريقيا واوربا والبحرين المتوسط والخليج العربي المتصل بالمحيط الهندي.

موقع العراق الستراتيجي بين الشرق والغرب كان عاملا جوهريا واساسيا في توجيه انتباه البريطانيين وتحديد مسارات تغلغلهم ونفوذهم فيه : انه بمثابة القلب (للشرق الاوسط) وخطورة موقعه وثروته النفطية تفسر جوانب من صراعه الطويل مع قوى إقليمية ودولية عديدة ([٢١]) ولاسيما القوى الاستعمارية.

يعود الاهتمام الستراتيجي الاميركي بالعراق ([٢٢]) إلى أواخر القرن التاسع عشر ، ففي سنة ، قررت الحكومة الأميركية تعيين قنصل لها في بغداد، وكان ذلك بداية لان يحتل العراق مكانة متقدمة في الستراتيجية الأميركية في منطقة (الشرق الاوسط) في المستقبل .إذ يعد العراق، وكما هو في الادراك الستراتيجي الاميركي اليوم ، مفتاحا من المفاتيح الرئيسة المنطقة.

لقد استندت الولايات المتحدة في تعيين أول قنصل لها في ولاية بغداد أبان وجودها تحت السيطرة العثمانية ، بعد أن كانت القنصلية البريطانية في بغداد تتولى الإشراف على الرعايا الأميركيين في العراق بصفة غير رسمية([٢٣]) (استندت إلى معاهدة سنة بينها وبين الحكومة العثمانية([٢٤]).

وقد تلت هذه الخطوة خطوات اخرى لايجاد مواطيء اقدام لها في العراق وتثبيت محطات تخدم مصالحها وتوجد قنوات اتصال بينها وبين من يهمها الاتصال بهم من العراقيين .

لقد فتحت الإرسالية التبشيرية الأميركية المعروفة بالإرسالية العربية Arabian Mission في سنة a أول مركز لها في البصرة ، متخذة منها قاعدة لنشاطاتها التبشيرية والتجارية في منطقة الخليج العربي . وفي أواخر سنة a بدأ بعض المبشرين الأميركيين بالوصول إلى شمالي العراق قبل هذا التاريخ بقليل . وقد اتجه المبشرون الاميركيون نحو الميدانين الطبي والتعليمي كوسيلتين مهمتين من وسائل التقرب من الأهالي . وخلال السنوات الأولى من القرن العشرين حققت الإرسالية الأميركية توسعا ملحوظا في نشاطها التبشيري خاصة بعد وصول الدكتور جون فان ايس John van Ess

---

– علي محمد المياح واخرون ،دروس في جغرافية العراق والوطن العربي والعالم، دار الحرية للطباعة والنشر،بغداد، a . .

[٢١] – وصال نجيب عارف العزاوي، العلاقات التركية– الايرانية– العراقية– السورية:
هل من جدوى للتعاون، في كتاب العلاقات العربية التركية في مواجهة القرن الحادي
.والعشرين، مركز الدراسات التركية،جامعة الموصل، العراق، a . . .

– بشأن جذور الاهتمام الاميركي بالعراق انظر :– **Jhon H. Denovo ,Aamerican interests and Policies in the Middle East G:G– G:GMinneoplis , G:G**

. نقلا عن :

–ابراهيم العلاف ، موقع العراق في الاستراتيجية الاميركية المعاصرة : http://www.iwffo.org

– فتحي بشار جاسم ، جذور المصالح الاميركية في العراق حتى عام http ، صحيفة المدى ، ––– http.

– بشأن العلاقات العثمانية الاميركية انظر:

– سلوى سعد الغالبي ، العلاقات العثمانية الاميركية)–) ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، :// .

إلى البصرة في خريف سنة –،وهي السنة التي اكد فيها ضابط البحرية الاميركية الفريد ماهان على مفهوم (الشرق الاوسط) ،الامر الذي يؤشر طبيعة التوجهات الاستراتيجية الاميركي نحوالعرا) والمنطقة.

و بعد الاحتلال البريطاني للبصرة في) تشرين الثاني نجحت سلطات الاحتلال في إزالة العقبات أمام المبشرين الأميركيين واستفادت من رجالهم ونسائهم في الإشراف على التعليم . وقد وقفت الحكومة الأميركية موقفا مؤيدا لمبشريها ، وعينت (جون فان ايس) قنصلا لها في البصرة ، وقد حمل هذا التعيين دلالات سياسية عديدة أبرزها أن الولايات المتحدة كانت تأمل من مبشريها الكثير من أجل تثبيت نفوذها والقيام بدور سياسي لصالحها([٢٥]).

وبالنسبة للنفط ، فان الاهتمام بنفط العراق لم يكن حديث العهد بل يعود الى مطلع القرن الماضي في الاقل([٢٦]) كانت مصالح الأميركيين واضحة ، وترجع محاولاتهم الأولى إلى سنة ، حين استقدم الأدميرال جستر كولبي J.Col y وفدا من قبل مجموعة من المستثمرين الأميركيين ليقود مفاوضات الحصول على حقوق الأسبقية في نفط الموصل مع المسؤولين العثمانيين في استانبول ، وكذلك للحصول على امتياز مد سكة حديد . وفي من آذار سنة منح كولبي امتياز البحث عن النفط في مسافة (.) كيلومتر على جانبي سكة الحديد المقترحة المارة بكركوك والموصل.

فيما يتعلق بالمصالح التجارية الأميركية ، فان الأسواق الأميركية ، بعد أن رصدت صادرات العراق نحو الأسواق البريطانية ، حاولت قبيل الحرب العالمية الأولى السيطرة على صادرات ولاية الموصل من المصارين وعرق السوس ، فانشأ لأميركيون على سبيل المثال شركة لاستخراج وكبس عرق السوس في الموصل وتصديره سنة ، إلا أن الأسواق الأميركية لم تستوعب إلا نسبة قليلة من الصادرات العراقية ، والسبب في ذلك يرجع إلى هيمنة الإنكليز على الاقتصاد العراقي في هذه الحقبة .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، رفعت الولايات المتحدة شعار الباب المفتوح O en door olcy في مجال اقتسام المصالح النفطية الأميركية المتمثلة آنذاك بـ (شركة إنماء الشرق الأدنى)وحصلت في تموز على Co, y%)من أسهم شركة النفط التركية ، وهي شركة نفط العراق بعد سنة .من جانب اخر ، عارض العراقيون من خلال أحزابهم وصحفهم الوطنية آنذاك الاعتراف بشرعية امتياز شركة النفط التركية ، وأدركوا، من خلال متابعتهم للصراعات الدولية على نفط الموصل ، حجم الأطماع الأجنبية ومخاطرها على ثروتهم وسيادة بلدهم .

وخلال السنوات ، حاولت الولايات المتحدة ، تطوير علاقاتها التجارية مع العراق ، في محاولة منها لدمج الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الرأسمالي . لذلك بلغ معدل ما صدرته الولايات المتحدة إلى العراق للفترة هذه ما قيمته مليون و ألف دولار سنويا قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية ، بلغت قيمة الصادرات الأميريكية إلى العراق خلال السنوات قرابة , مليون دولار سنويا . وسرعان ما اتسعت حركة التبادل التجاري بين العراق والولايات المتحدة بعد ذلك

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، أعلنت الولايات المتحدة الأميركية على لسان رئيسها وودرو ويلسون، انها تسعى من أجل ضمان حق الشعوب في تقرير مصيرها . وقد اقترح الرئيس الأميركي ، بشأن القضية العراقية ، إرسال لجنة تحقيق دولية للإطلاع على رغبات السكان ، وقد عرفت اللجنة باسم لجنة كنك .كرين نسبة إلى المندوبين الأميركيين الرئيسيين الذين تتألف منهما البعثة وهما الدكتور هنري كنك Henry Kingو جارلس كرين . Charles Crane وقد

John H. Denovo , Op.Cit. –

ابراهيم شريف، الشرق الاوسط :دراسة اتجاهات سياسة الاستعمار حتى قيام ثورة . تموز في العراق،دار الجمهورية للنشر، بغداد . . . ..

زارت اللجنة العراق ، وقابلت وفودا منه . وفي آب –تسلم الرئيس الأميركي تقرير اللجنة الذي نص ، فيما يتعلق بالعراق ، على اقتراح بامكان إقامة انتداب أميركي على العراق . وقد ظل نفوذ الولايات المتحدة خلال السنوات – – ، ضعيفا وغير قادر على انتزاع العراق من بريطانيا التي تدخلت وبالتعاون مع فرنسا ، للحد من أي تأثير كان سيخلفه تقرير لجنة كنك .كرين . والجدير بالملاحظة أن المادة ( ) من نظام الانتداب الذي اقره مؤتمر الصلح في باريس سنة – كتطبيق مشوه لمبدأ حق تقرير المصير، لم يكن إلا صورة أخرى لمبدأ الاستعمار الذي مارسه البريطانيون في العراق.

بعد ظهور العراق ككيان سياسي سنة – ، لم تعترف الولايات المتحدة الأميركية رسميا به إلا بعد عشر سنوات . ففي كانون الثاني – تم التوقيع على الميثاق العراقي . البريطاني . الأميركي الذي ضمن للرعايا الأميركيين في العراق ، المصالح والامتيازات الممنوحة للدول الأعضاء في عصبة الأمم ، ومن ضمنها حقوق الملكية والنشاط الديني والثقافي والتربوي . وكما هو معروف فإن المبشرين الأميريكيين قد أسسوا منذ سنة – مدرسة ثانوية للبنين في بغداد باسم مدرسة الأميركان([٢٧])، كما حاولوا تأسيس جامعة أميركية في الموصل ولكنهم لم ينجحوا في ذلك حيث أحبط الموصليون المشروع.

قبيل صدور قانون المعارف العامة رقم . لسنة – ، أظهرت الحكومة الأميركية قلقها على مؤسساتها التبشيرية والتعليمية خاصة بعد إصرار الحكومة العراقية على مبدأ تفتيش المدارس التبشيرية ، وإلزامها بتدريس اللغة العربية وتاريخ العراق وجغرافيته وقد أخر هذا الموقف الاعتراف الأميركي بالدولة العراقي في مجال الآثار والتنقيب كان للأميركان نشاط واضح ، حيث شارك المنقبون الأمريكيون زملائهم الإنكليز والفرنسيين في الاستحواذ على الكثير من آثار العراق .

بعد دخول العراق عصبة الأمم في تشرين الأول – ، أنشأت الحكومة الأميركية مفوضية لها في بغداد ، وأرسلت بول نابنشو Paul Knabensh أول وزير مفوض لها . كما تدخلت في شؤون التعليم في العراق ، وأرسلت بعثة برئاسة الدكتور بول مونرو الذي قدم تقريرا عارض فيه إنشاء جامعة وطنية عراقية لما يمكن أن تخلقه من مشاكل على صعيد تنمية الوعي السياسي . وكان من نتائج زيارة هذه البعثة ، حصول الأميركيين على رخصة لتأسيس مدرسة ثانوية باسم : كلية بغداد في حزيران –كذلك على جامعة باسم (جامعة الحكمة) . وقد فتحت كلية بغداد أبوابها في (أيلول) . ، وضمت صفوفا ابتدائية وثانوية، وكانت بأجور سنوية مرتفعة لذلك اقتصرت على أبناء الأغنياء أما جامعة الحكمة ، التي أدارها الآباء اليسوعيون ، فقد كانت تقبل في صفوفها خريجي كلية بغداد . وثمة إحصائية تتعلق بالمدارس الأميركية ترجع إلى سنة) . تشير إلى أن عدد طلبة كلية بغداد ، وثانوية بغداد الأميركية ، وثانوية الرجاء العالي في البصرة بلغ ( ) .) طالبا وطالبة يدرسهم ( ) مدرسا ومدرسة.

بعد أن تولى رشيد عالي الكيلاني رئاسة الوزارة العراقية في آذار) . ، وإصداره قانونا جديدا للمعارف (التعليم)) اعترض الأميركيون على هذا القانون ، بحجة إنه يتيح للحكومة العراقية فرض رقابة على المدارس التبشيرية الأميركية التي أريد لها أن تكون أداة لنشر الأفكار والفلسفات الأميركية وقد علق الأميركيون الأمل على تأجيل عبد الإله الوصي) .) . على العرش ، التصديق على القانون ، لكن العقداء الأربعة (صلاح الدين الصباغ ومحمود سلمان وكامل شبيب وفهمي سعيد) ، الذين قادوا ثورة مايس) . ، اضطروه للتصديق على القانون المذكور على الرغم من استمرار معارضة الولايات المتحدة له .

---

[٢٧] – ابراهيم خليل احمد ، تطور التعليم في العراق ، البصرة ،) . . – .

وخلال الحرب العالمية الثانية ( ) . .) .) ازداد الاهتمام الأميركي بالعراق . ومن ذلك أن الحكومة الأميركية أوعزت لوزيرها المفوض بول نابشو في أيار) . ، أن يقوم بجولة في المنطقتين الشمالية والغربية من العراق لدراسة ما سمي آنذاك بـ (الوضع العسكري هناك) في أعقاب اجتياح القوات الألمانية للأراضي الفرنسية في هذه الحقبة ، وطلبت منه تقديم تقرير بذلك ، فقد هذا الامر بعد أن شعر الأميركيون بأن مصالحهم النفطية ، باتت مهددة ، لذلك استقر رأيهم على ضرورة دعم مركز بريطانيا في العراق بأي ثمن.

لقد شهدت السنو) .) . ، تحولا في السياسة الأميركية بإتجاه الدخول مباشرة في العمليات العسكرية ضد المحور ، بعد أن أدرك الأميركيون أن النفط العراقي أصبح مسألة تخص الأمن القومي الأميركي ، لذلك أقدموا على إلغاء(قيادة خدمات الخليج العربي) ، الأميركية ، بغية وضع الخطط مع البريطانيين لإنشاء وصيانة الطرق والموانيء في المنطقة الممتدة من بغداد إلى الهند ، ومن أم قصر في البصرة حتى طهران في إيران ، كما أقامت القيادة الأميركية ، في ظل وجود النظام الملكي الموالي للغرب في بغداد ، مراكز لتجميع الطائرات في الشعيبة والحبانية .

تشير الوقائع إلى أن الولايات المتحدة ، وقفت موقفا مناوئا لثورة مايس :□ ، وأيدت القيادة البريطانية والعائلة الملكية الحاكمة في تصديها لهذه الثورة . لذلك شملت الحكومة الأميركية ، في الأول من نيسان :□ ، العراق ، بمساعدات ما كان يسمى بـ (الإعارة والتأجير) بحجة أن دفاعه حيوي لدفاع الولايات المتحدة . كما وجه الرئيس الأميركي روزفلت دعوة رسمية إلى الوصي على عرش العراق الأمير عبد الإله في مايس :□لزيارة واشنطن. ووافق الأميركيون على بيع العراق أسلحة أميركية . وقد أعرب الأميركيون عن رغبتهم في مشاركة البريطانيين ، في دعم وتقوية النظام الملكي أولا ، والإبقاء على القواعد الجوية ثانيا ، وقمع القوى الوطنية ثالثا ، لضمان استمرار تدفق النفط بانتظام إلى الولايات المتحدة وأوربا الغربية .

وفي أواسط عقد الخمسينيات من القرن العشرين ، بدأت الولايات المتحدة الأميركية تنتهج سياسة تطويق الإتحاد السوفيتي (السابق) بسلسلة من الأحلاف العسكرية . وقد أعلن جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأميركية عن ذلك وقال إنه لابد من إقامة حلف عسكري للدفاع عن الشرق الأوسط ضد السوفييت . وأخذت الولايات المتحدة تعمل لترشيح العراق لكي يكون حلقة مهمة في منظومة الأحلاف الغربية . وقد وقعت مع العراق سنة :□ اتفاقية تعاون عسكري . كما أعدت برنامجا متكاملا لتقديم مساعدات للعراق . وتسارعت الأحداث بقوة ، ليوقع العراق اتفاقية مع تركيا في شباط □ وإتفاقا مع البريطانيين بعد شهرين وقد انضمت الباكستان إلى الاتفاق في تموز □ وفي تشرين الثاني □ التحقت به إيران كذلك وبذلك تاسس حلف حلف بغداد . ولم تشأ الولايات المتحدة الاميركية ، الانضمام إلى الحلف ، لكنها رغبت في تأسيس لجنة ارتباط سياسية وعسكرية دائمة لها معه . وكان تكتيك الولايات المتحدة ان تبقى قريبة من مباحثات عقد حلف بغداد ولكن دون المشاركة المباشرة فيه، ولذا جاءت الخطوة الاولى بعقد اتفاقية بين العراق وتركيا للتعاون المتبادل الذي وقع في شباط □ : والتي مهدت الطريق واصبحت فيما بعد جزء من حلف بغداد. وقد ترتب على العراق التزامات في اتجاهات ثلاثة:

اولا: انطوت معاهدة حلف بغداد على التزامات الدول ا ـاورة تركيا و ايران، كما ان العراق زاد من اعبائه السياسية والعسكرية ازاء المصالح البريطانية المنتشرة في العراق والخليج العربي وبذلك توسعت دائرة التعاون العسكري العراقي البريطاني كما كانت عليه في ضوء اتفاقية □ :.

ثانيا: تعهد العراق بمناصرة مبادئ سياسة الغرب والمشاركة في الدفاع عن مصالحه الدولية والاقليمية.

ثالثا :كان حلف بغداد وسيلة لمقاومة التأثير السوفيتي على الاحزاب الشيوعية المحلية وكذلك اداة للعمل العسكري في وجه الاتحاد السوفيتي وبهذه الوسيلة اضحى العراق حلقة دفاعية في حلف الاطلسي الذي هو في الاساس حلف للدفاع عن الامن القومي الاميركي وامن المعسكر الغربي ولقد ايدت الولايات المتحدة الحلف بمساندتها تركيا العضو في حلف الاطلسي والتي اخذت المبادرة في تراتيب دفاعية في الشرق الاوسط تعد من مستلزمات الستراتيجية الاميركية. فتلك الاستراتيجية كانت تنشد ربط باكستان وايران والعراق وتركيا ودول الجامعة العربية في ميثاق دفاعي مشترك تحت وصاية الولايات المتحدة الاميركية ([٢٨]).لقد طلبت بغداد من واشنطن الاشتراك في حلف بغداد وذلك لاعتبارات سياسية وعسكرية. فالولايات المتحدة ستضفي على السياسة العراقية الخارجية قدرا من الابهة والسمعة، فضلا عن ان الولايات المتحدة زعيمة المعسكر الغربي واقوى دولة سياسيا واقتصاديا وعسكريا في السياسة الدولية. ومع ذلك لم تنظم الولايات المتحدة الى جميع لجان الحلف حتى حزيران : عندما انظمت الى اللجنة العسكرية بعدما كانت تقوم بدور المراقب ([٢٩]).

وقد اتضح أن العراق ، ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، أصبح يمثل موقعا استراتيجيا في السياسة الأميركية المعاصرة . وقد حاولت الولايات المتحدة اتخاذ العراق قاعدة لمواجهة (المد القومي) الذي قاده الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر (: :) خاصة بعد نجاحه في إقامة كتلة عدم الإنحياز اثر مؤتمر باندونغ في نيسان : وضم سورية إلى مصر وتأسيس الجمهورية العربية المتحدة في شباط : .

جاءت ثورة . تموز :في العراق التي قادها تنظيم الضباط الأحرار بالتعاون مع جبهة الإتحاد الوطني ، لتنهي توجهات العراق الملكي نحو الغرب . فلقد خرج العراق من حلف بغداد ومن المنطقة الإسترلينية . وكانت الثورة ، حسبما أشار احد المؤرخين الأميركيين، (مفاجأة عنيفة للولايات المتحدة الأميركية) (دليلا على اخفاق المخابرات المركزية الأميركية ، وعجزها عن التكهن بما قام به خصوم الغرب) من العراقيين . وفي تقديرنا ان هذا القول مبالغ فيه كما انه لاينسجم مع طبيعة الاستراتيجية الاميركية تجاه الوطن العربي والعالم الاسلامي فان استقلال اغلب الاقطار العربية عن الاستعمار البريطاني والفرنسي والايطالي وغيره ،كان يصب في صالح الولايات المتحدة الاميركية التي وجدت ان الفرصة سانحة للتغلغل في دول المنطقة كما حدث عندما ملأت الفراغ بعد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي وكما هو وضع الولايات المتحدة الان وتأثيرها في مجريات الاوضاع العربية.

كتب السفير الأميركي في بغداد (ولدمار غولمن) يقول أن قيام ثورة تموز يعد اخفاقا ذريعا للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط ، لذلك تحول مركز الثقل الأميركي الى إيران ، التي استمرت عضويتها في حلف المعاهدة المركزية (السنتو) ، وهو الاسم الجديد لحلف بغداد بعد خروج العراق منه . وقد تزايدت ضراوة الخصومة بين العراق والولايات المتحدة نتيجة التحالف الأميركي . الإيراني . إذ اندفعت الولايات المتحدة ، بكل ثقلها ، لتسليح إيران على نحو كبير ،كما أن الرأي العام العراقي بدأ يظهر عداءه للولايات المتحدة بشكل واضح ، فضلا عن التخريب الذي تعرضت له السفارة الأميركية بعد نجاح الثورة صبيحة يوم . تموز)، فإن الجماهير استقبلت (روانتري) وكيل وزارة الخارجية الأميركية الذي زار بغداد ، بعد تلك الأحداث مباشرة بالهتافات المعادية للولايات المتحدة . وقد أشار اندرو تولي في كتابه (وكالة المخابرات الأميركية) ، وطبع سنة)إلى أن الأميريكيين في مواجهة ذلك ، اخذوا يعملون على إشاعة الاضطرابات في العراق ، فبدأت مرحلة جديدة من تاريخ العلاقات بين العراق والولايات المتحدة ،

---

[٢٨] – كاظم هاشم نعمة ، العلاقات الدولية ، شركة اياد للطباعة الفنية ، بغداد ، .

[٢٩] – كاظم هاشم نعمة ، العلاقات الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص .

اتسمت بالسلبية خاصة بعد أن أعلن الزعيم عبد الكريم قاسم ، رئيس الوزراء العراقي (انه يريد إعادة الكويت إلى العراق : الوطن الأم).

في عقد الستينيات من القرن العشرين ، وإزاء الصراعات السياسية بين القوى السياسية والحزبية العراقية المختلفة ، بدأت تظهر بعض المحاولات لتنشيط العلاقات مع الولايات المتحدة، وابتدأت هذه المحاولات في كانون الثاني عندما بدأ ترتيب مشروع الأغذية سنة وقرض بنك الاستيراد والتصدير المدفوع إلى العراق سنة . ثم بدأت مفاوضات لعقد اتفاقية السلع الزراعية في شهر كانون الأول . ولقد جرت محاولات لتجديد الروابط الاقتصادية والتجارية أبان حكومة عبد الرحمن البزاز ، الذي زار بريطانيا والولايات المتحدة زيارة رسمية رغبة منه في فتح صفحة جديدة وتوثيق علاقات العراق بالغرب . ولكن حرب حزيران : بين الدول العربية (إسرائيل)، أدت إلى إقدام العراق على قطع علاقاته مع الولايات المتحدة ، وتهديده باستخدام النفط سلاحا ضدها لموقفها المعادي للدول العربية ، وتحالفها مع(إسرائيل) .

بعد قيام العراق بتأميم نفطه سنة : ، بدأت الولايات المتحدة الأميركية ، بمواجهة هذا الإجراء من خلال وضع معايير تحدد ما سمي آنذاك بالخطر المهدد للمصالح الحيوية للولايات المتحدة . وقد أوصى وليم بيري وزير الدفاع الأميركي الأسبق في مقدمة تقرير أعدته وزارة الدفاع (باعتبار خيار التدخل العسكري الأميركي في المنطقة قائما لحفظ مصالح أميركا من جهة ، ولمواجهة أي متغيرات تهدد أمن واستقرار المنطقة من جهة أخرى) وقد حدد الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر ( ) ، ذلك فيما عرف بـ (مبدأ كارتر) حيث (تعد الولايات المتحدة أي محاولة تستهدف السيطرة على منطقة الخليج اعتداء على مصالحها الحيوية ، وستقوم بالرد على مثل هذا العدوان بشتى الوسائل المتوفرة لديها بما في ذلك القوة المسلحة) . وقد دفع هذا الولايات المتحدة إلى إنشاء ما سمي آنذاك بـ (قوات التدخل السريع) . ويشير تقرير لوزارة الدفاع الأميركية ، الى تطوير القدرة القتالية الأميركية من ناحية سرعة الانتشار من الحاجة إلى ثلاثة شهور سنة) . إلى ثلاثة أيام سنة) . .

السياسة الأمريكية تجاه العراق بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية:

ازدادت القطيعة بين العراق والولايات المتحدة طيلة سنوات امتدت بين) .) . وكان لاعلان حكومة العراق سياسة مضادة للغرب ، اثر كبير في تدهور العلاقات العراقية . الأميركية، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تخطط لانتهاج ستراتيجية جديدة تقوم على بلورة نظرية سميت في حينه بنظرية الدعامتين Twin Pillars باعتبارها تشكل حلا (لمسألة الحفاظ على الاستقرار في الخليج) . وجوهر هذه النظرية يستند على تقوية وتسليح كل من إيران والمملكة العربية السعودية، واعتبارهما ركنين مهمين لحماية المصالح الأميركية والغربية . وقد وجدت الولايات المتحدة ، الحرب العراقية . الإيرانية ، التي اندلعت في أيلول : ، فرصة لتكثيف تواجدها العسكري والأمني في منطقة الخليج العربي ، مع تأكيدها إتباع مبدأ الحياد تجاه الحرب . وقد عبر أحد المسؤولين الأمريكيين عن هذا الموقف بقوله) : سياستنا تقوم على مبدأ الحياد .. فنحن ندعم السيادة الإقليمية لكل من إيران والعراق ، ونحن نعتقد أيضا بان أي انتصار عسكري لأي الإطراف سيكون عاملا في عدم استقرار المنطقة بكاملها) . وقد تأكد ، فيما بعد ، ان الولايات المتحدة ، أمدت طرفي الصراع بالأسلحة ، وجرت في سنة) . ، محاولة لإعادة العلاقات العراقية . الأميركية.

لمبحث الثاني: العلاقات العراقية الاميركية بعد الحرب الباردة

مرت العلاقات العراقية الاميركية بتعقيدات ناشئة بالدرجة الاساس عن سعي الولايات المتحدة الاميركية الحثيث الى السيطرة على العراق لاهميته الجيوستراتيجية ولاسباب تتعلق بالاستراتيجية الاميركية في العراق والمنطقة.وفي هذا الاطار هناك عدد من المؤشرات المهمة التي تشكل محطات في الطريق الى غزو العراق واحتلاله والسيطرة على مقدراته وهو ما حدث في عام .ولعل ابرز هذه المؤشرات ما ياتي([٣٠]):

(() سعت الولايات المتحدة الاميركية ، بعد انتهاء الحرب العراقية – الايرانية في آب ، وبوسائل عديدة الى إظهار العراق ، وكأنه يشكل خطرا على مصالحها في المنطقة. وفي السنة نفسها ، اعد الجنرال كوليز ، وهو احد مسؤولي وزارة الدفاع الأميركية دراسة خاصة بعنوان (استخدام القوة المسلحة في تأمين نفط الخليج) ، افترض فيها أن العراق يمكن أن يقوم بهجوم عسكري مباشر على إحدى الدول الخليجية . وقال كوليز : (ان مسالة تدخلنا عندئذ تكون امرا واجبا وحتميا) . وأضاف : (ينبغي أن نسعى لإقناع هذه الدول ، او إجبارها اذا لم تقتنع بطلب المساعدة العسكرية الأميركية ، واذا ما أخفقنا في ذلك ، فاننا لابد أن نتحرك عسكريا ، لفرض سيطرتنا المباشرة على حقول النفط) . وختم دراسته بالقول : (ان نفط الخليج لايهم حكام الخليج إلا بالقدر الذي يجعلهم اثرياء ، وانما يهمنا نحن بالقدر الذي نشغل به مصانعنا وابناءنا ومؤسساتنا العسكرية والاقتصادية) .ويلاحظ ان هذه الرؤية تتجاهل حقيقة ان هذا الخليج الذي يتحدث عنه هذا الجنرال الاميركي فيه دول وشعوب من حقها الاستفادة من ثرواتها الوطنية وتنمية بلدانها ،اما اختزالها بهذه الرؤية الاستعمارية فانه يكشف حقيقة الاهداف الاميركية للاستحواذ على النفط. وفي هذا الصدد يقول الجنرال كيللي قائد "قوات الانتشار السريع". وهو يعبر عن النيات المبيتة للاحتكاريين:" للحفاظ على مصالح أجيالنا المقبلة، يتوجب على القوات المسلحة الأميركية الوصول والسيطرة على المناطق النفطية في الشرق الأوسط، وعلى سواحل الخليج العربي."([٣١]).

(() وفي سنة)) ، أجريت تدريبات لقطعات عسكرية أميركية في صحراء موهافي وفي أجواء شبيهة بأجواء المنطقة . كما زار عدد من القادة العسكريين الأميركيين ومنهم الجنرال نورمان شوارتسكوف (قائد القوات الأميركية في حرب الخليج فيما بعد) ، الكويت ، والقوا محاضرات وقاموا بتدريبات مشتركة مع ضباط من الكويت ، لذلك كله فان الولايات المتحدة منذ مطلع سنة)) كانت تتحرك باتجاه الوقوف ضد قدرات العراق العسكرية .وقد اكد وزير الدفاع الاميركي في حينه اهمية التدريبات السابقة في تحقيق نتائج الحرب ([٣٢]).

(() أكد الدكتور (ستود تيركل) مؤلف كتاب "الحرب الجيدة The Good war" ، ان الولايات المتحدة ، بدأت في الشهور الأخيرة من سنة ، بإطلاق اكبر حملة إعلامية توزع وتنشر فيها التقارير المفصلة والمطولة والمدعمة بالوثائق عن (الروح العسكرية العالية التي خرج بها العراق من حربه مع إيران) كما قيل وعن ان هذه (الروح) ((القوة المعنوية والعسكرية) لقواته قد بدأت تشيع الخوف والقلق في منطقة الشرق الأوسط . ويستطرد (ستود تيركل) فيقول ان الخبراء الأميركيين بدأوا يؤكدون في تقاريرهم على أن معلومات المخابرات المركزية تثبت بأن العراق أصبح قادرا على وضع رؤوس نووية او كيماوية في صواريخه بعيدة المدى .

–ابراهيم العلاف ، العراق في الاستراتيجية الاميركية المعاصرة ، مصدر سبق ذكره.

– دير شبيغل الألمانية. نقلا عن : القبس ، الكويت ،في : / // .

–انظر :نورمان شوارتزكوف،شوارتزكوف في الخليج ،ترجمة : حسام الدين كساب متولي ،مكتبة مدبولي ، : : .

(() في شباط ، أكد وليم وبستر مدير وكالة المخابرات المركزية الأميركية على ((إن العراق قد أنتج عدة آلاف من الأطنان من المواد التي تستخدم في القنابل الكيماوية)) . وتضمن كتاب ستود تيركل نص تقرير موثق يرمز إليه بـ (F.S.CIA) صادر عن (لجنة المعلومات الخاصة) ، في وكالة المخارات المركزية الأميركية ، مؤرخ في) ايلول ، جاء فيه : ((إن الجيش العراقي الذي يتألف من أكثر من مليون جندي ، والمدرب تدريبا قاسيا خلال حرب الثمان سنوات مع ايران ، قد بدأ يهيمن على الساحة العربية ، ويهدد أصدقاء وحلفاء الولايات المتحدة في الخليج العربي وقريبا منه) ويختتم المؤلف كتابه بتحذير ورد على لسان الرئيس الأميركي الأسبق رونالد ريغان كان قد نصح به نائبه الرئيس جورج بوش الأب بان يأخذ نيات وأفكار الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين على محمل من الجد مشددا على وقفه والتحرك ضد ترسانته الحربية وفي وقت مناسب للولايات المتحدة ، مع استخدام جميع الوسائل المختلفة بما فيها القوة العسكرية .

(()قال الجنرال(نورمان شوارتزكوف) رئيس أركان الجيش الأميركي في الأول من تشرين الأول عام : (الولايات المتحدة قد تمحق العراق)([٣٣]) ، وقال الجنرال (ميرل مكبيك) قائد القوة الجوية الأمريكية خلال حرب : (نحن نقترب من الحرب مع دولة من العالم الثالث ولكننا نضع خططنا وكأنها ستكون الحرب العالمية الثالثة)([٣٤]) وقال (جيمس بيكر) في التاسع من كانون الثاني عام ، أي قبل الحرب بحوالي أسبوع : (سنعيد العراق إلى العصر ما قبل الصناعة)([٣٥])

ان ذلك كله يجري في ظل ستراتيجية اميركية للبقاء طويل الامد في منطقة الخليج العربي والسيطرة على الموارد النفطية ،فقد قال مسئول في وزارة الدفاع الأميركية:"قبل اكثر من اربعة عقود من الزمن إن الولايات المتحدة الأميركية ستعمل على تخفيض عدد سفنها الحربية المرابطة في البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهادي بهدف الإبقاء على وجود بحري ضخم في المحيط الهندي (بما في ذلك بحر العرب وخليج عمان والخليج العربي)من الآن وحتى موعد غير محدد في المستقبل([٣٦]).

(() كانت قضية (بازوفت) الصحفي الإيراني الأصل البريطاني الجنسية ، الذي اتهم بجمع المعلومات عن العراق لصالح(إسرائيل) وإعدامه في العراق بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير ،واظهرت تداعيات المواقف الاميركية حيالها وكان الادارة الاميركية كانت تنتظر حصولها،لاتخاذ اجراءات ضد العراق، تفضي الى الحرب فلقد ألغت الولايات المتحدة صفقة للحبوب مع العراق في آذار سنة : (. وأخذت تصعد من سياستها الإعلامية المضادة للعراق خاصة بعد مطالبة العراق في قمة عمان بالأردن ( ) شباط : ( ) ، بخروج القوات الأميركية من منطقة الخليج العربي . وفي نيسان : (، استدعت وزارة الدفاع الأميركية مئة ألف من جنودها لإخضاعهم للتدريب الأساسي ومن ثم إلحاقهم بالسعودية . وفي شهر تموز : (قامت الطائرات الأميركية بتدريب عملي لردع هجوم مفترض تقوم به إحدى دول جنوب غرب آسيا وقد سميت هذه الدولة في التدريبات بأنها العراق وإثناء الإعداد للمناورات التي جرت في ولاية ساوث كارولينا ، حددت القيادة الأميركية ، هدفا استراتيجيا في العراق يتعين ضربه . وقد تهيأت الفرصة للولايات المتحدة عندما دخلت القوات المسلحة العراقية الكويت . وإعلان العراق ضم الكويت وعدها المحافظة التاسعة عشرة .

---

[٣٣] – **نقلا عن :جيف سيمونس ، التنكيل بالعراق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،** : (: (.

– **المصدر نفسه، الصفحة نفسها.**

– **المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.**

– **صحيفة الوطن الكويتية في** / / : (.

(() شنت الولايات المتحدة حربا على العراق عام : (وقادت تحالفا عسكريا ضم دولا عديدة بذريعة اخراج القوات العراقية من الكويت ، في عملية واسعة النطاق عرفت باسم (عاصفة الصحراء)) وكانت الولايات المتحدة قد عملت على فرض حصار دولي على العراق واستمر طوال السنوات الواقعة بين سنتي : (: (وكان حصارا اقتصاديا وعسكريا وسياسيا وثقافيا ونفسيا واعلاميا ، أسهم الى حد كبير في إضعاف قدرات العراق وتسهيل وقوعه تحت الاحتلال الانكلو أميركي في التاسع من نيسان : (.

ان اهداف الولايات المتحدة الاميركية من حربها على العراق عام : (يمكن اجمالها بما ياتي([٣٧]):

(-استغلال الفرصة السانحة الناتجة عن انهيار الاتحاد السوفيتي وتاكيد انفراد الولايات المتحدة بالقرار السياسي الدولي وهذا تاكد عندما استصدرت سلسلة قرارات غير مسبوقة من مجلس الامن، ضد العراق وشنت الحرب عليه.

.-سعيها الى السيطرة على منطقة الشرق الاوسط ودعم حليفتها اسرائيل واعطائها زخما من القوة.

.- السيطرة على مصادر الطاقة ولاسيما النفط والتحكم بها ،الامر الذي يضع القوى الدولية الكبرى ولاسيما الاتحاد الاوربي و الصين ،بعيدا عن التدخل في شؤون النفط الخليجي ذي الاهمية الاستراتيجية الكبيرة حاضرا وممستقبلا.وكذلك الضغط على ايران لتحقيق الاهداف الاميركية في المنطقة.

- اضعاف الموقف العربي ودفع الاطراف العربية الى الصلح مع (اسرائيل) وهذا ما حصل في مدريد .

-تحقيق سعي الولايات المتحدة الى بناء قواعد لها في الخليج العربي والشرق الاوسط.

.- ضرب القوة العسكرية العراقية واضعافها ، اذ انها ترى في القوة العسكرية العراقية تهديدا لمصالحها غير المشروعة بيد انها تتذرع بان القوة العسكرية العراقية تمثل تهديدا لجيران العراق مستندة الى حربي الخليج الاولى والثانية من دون الالتفات الى اسباب الحربين .ان الولايات المتحدة ترى في القدرات العسكرية العراقية تحديا لمصالحها وامن حلفائها ولضمان تدفق النفط من الخليج العربي والامن الاقليمي المرتبط بامن اسرائيل([٣٨]).

(() أصدرت وزارة الدفاع الأميركية وثيقة تضمنت تقريرا بشأن (التحديات والفرص أمام الولايات المتحدة في الشرق الأوسط) ، يرجع إعداده الى سنة ، ثمة تأكيدات كبيرة على ان الظروف التي من شأنها أن تجعل الولايات المتحدة الأميركية (القوة المحورية في الشرق الأوسط) تتلخص ب (انتهاء الحرب الباردة ، وانهيار الاتحاد السوفيتي ، ونجاح عاصفة الصحراء ، وتحرير الكويت ، وتخليص دول المنطقة من خطر انبعاث العراق مجددا، ومن السيطرة الإيرانية على الخليج ، وانجازات الدبلوماسية الاميركية في مجال تعزيز العملية السلمية ودفع الاسرائيليين والفلسطينيين الى الحوار) ويؤكد التقرير انه رغم النجاحات التي حققتها الولايات المتحدة ، إلا أنها (ترى بأنها ما زالت تواجه سلسلة من الأخطار المتنوعة والتي غالبا ما تكون متداخلة ، ولا تقتصر هذه الأخطار على وجود دول معادية محتملة بل تتعدى ذلك الى وجود اتجاهات وعمليات إقليمية تهدد الاستقرار على المدى البعيد ، فضلا على وجود اتجاهات سياسية وثقافية إقليمية معادية للغرب . وقد جاء في التقرير (ان العراق وإيران هما اكبر خطرين على المصالح الاميركية) ، لذلك يبين التقرير بان سياسة إدارة الرئيس كلينتون هي احتواء كلا الخطرين في وقت واحد وقد عرفت هذه السياسة بـ (الاحتواء المزدوج) التي ترجع الى سنة . وتقر هذه السياسة (بوجود خطر إيراني الى جانب استمرار الخطر العراقي على المصالح الاميركية الحيوية في الخليج العربي ، وتقضي بالعمل على عزل الدولتين من خلال إضعاف قدراتهما الذاتية

---

[٣٧] – ياسين سويد،الوجود العسكري الاجنبي في الخليج، واقع وخيارات دعوة الى امن عربي اسلامي في الخليج،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت) – (.

[٣٨] – سعد حقي توفيق،علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين،دار وائل للنشر ، عمان، – .

، وإضعاف أنظمة الحكم فيهما ، ويتم ذلك بالتعاون مع ا تمعين الإقليمي والدولي) ويهدف هذا البرنامج الذي اقترحه مارتن انديك مستشار الامن القومي الاميركي الاسبق ودعا الى تطبيقه ، الى ((تعديل سياسات كل من العراق وايران التي تعد معادية للمصالح والتوجهات الاميركية في المنطقة ، او استبدال انظمة الحكم فيهما بانظمة تعدها الادارة الاميركية (معتدلة) يمكنها التعايش والتعامل مع التوجهات الدولية الجديدة بزعامة الولايات المتحدة الاميركية .)..

ويرى التقرير : (انه على الرغم من تدمير اكثر من نصف قدرات الجيش العراقي التقليدية في حرب الخليج (الثانية) ،الا انه ما زال يمتلك اكبر قوات عسكرية في المنطقة . كما يلاحظ التقرير بان العراق قد أعاد بناء كثير من البنية التحتية لصناعته العسكرية التقليدية ، وانه اذا رفعت الأمم المتحدة رقابتها عليه ، سيتمكن من استئناف إنتاج الصواريخ البالستية والاسلحة الكيماوية والبيولوجية خلال عام واحد ، وسيتمكن من تطوير سلاح نووي في اقل من عشر سنوات) . ثم يبين التقرير (أن الإسلام الراديكالي هو الخطر الرئيس على العالم الغربي الديموقراطي بعد انتهاء الحرب الباردة) . وأضاف (ان الشرق الاوسط هو المنطقة الاهم في العالم التي تبرز فيها الحاجة الى الحد من انتشار اسلحة الدمار الشامل ... وهناك ثلاث دول من اكثر الدول خطرا من هذه الناحية وهي : العراق وايران وليبيا موجودة في الشرق الاوسط ...) ولم يشر التقرير الى امتلاك (إسرائيل) ترسانة لأسلحة الدمار الشامل ([٣٩]).

اعد كينيت كاتزمن ، وهو محلل في شؤون الشرق الاوسط . قسم الدفاع القومي والشؤون الخارجية ، في الولايات المتحدة الاميركية سنة ... دراسة عن ((واقع العقوبات ضد العراق وخيارات السياسة الاميركية حيالها) . اكد فيها بان العراق لايزال يعد (مصدر خطر يهدد المصالح الحيوية في الشرق الاوسط). ويقول : (بان الولايات المتحدة تعتمد بشكل كبير على عقوبات الامم المتحدة التي فرضت بموجب قرارات عديدة على العراق بعد غزوه للكويت لمنع بروزه كمصدر تهديد عسكري لجيرانه على المدى البعيد . وتتضمن تلك العقوبات حظرا تجاريا وتدميرا لاسلحة الدمار الشامل من قبل لجنة خاصة للامم المتحدة .

كان الحظر التجاري يسبب تكاليف اقتصادية باهضة لجيران العراق ودول اخرى غير دول الشرق الأوسط وألمحت الدراسة الى وجود دعوات متزايدة لتخفيف العقوبات في هذا ا مال عن العراق وتعيد الدراسة النظر في الجدال الذي تنامى حول ذلك ويعرض عددا من الخيارات ويقول ان مجلس الامن الدولي ، اتخذ مجموعة من القرارات نتيجة لحرب الخليج واهمها قرار □□ في الثالث من نيسان) . المعد بالدرجة الاولى لانهاء برامج اسلحة العراق ذات الدمار الشامل ، ومنع اعادة بنائها . وقد اوجد القرار المذكور هيئة جديدة للامم المتحدة وهي اللجنة الخاصة المكلفة بإزالة خطر برامج اسلحة العراق ذات الدمار الشامل والتي سلمت من الحرب ، واقامة نظام متطور باستمرار للتثبت من الحقائق

أما القرار □□ في . ففرض حظرا على صادرات العراق وخاصة صادرات النفط والتي تشكل % من مجموع صادراته . ثم توالت القرارات فخلال المدة من . □ . تشرين الثاني . اصدر مجلس الأمن (.) قرارا ضد العراق ، وحتى شباط . اصبح عدد القرارات ( )) .

وضع كاتزمن خيارات سياسية امام الادارة والكونغرس الاميركيين لاحتواء العراق على المديين القصير والطويل . وقال ان معظم الخيارات تنطوي على مخاطر وتكاليف كبيرة تتحملها الولايات المتحدة ، والتي يمكن مقارنتها مع الفائدة المحتملة من احتواء العراق ومنها منع العراق من بيع نفطه واجازة مبيعات النفط وتشديد عقوبات اخرى والاحتواء العسكري والفعال وابعاد الرئيس العراقي صدام حسين . وقال : (يعتقد الذين يؤيدون الجهود الحثيثة للاطاحة بنظام صدام ان

– ابراهيم العلاف ، العراق في الاستراتيجية الاميركية المعاصرة ، مصدر سبق ذكره.

السياسة تمثل الطريقة المثلى لتقليل التهديد المستمر من قبل العراق ، ومع ذلك حاور البعض ان الاطاحة بصدام تزعزع المنطقة وتشجع تدخلا ايرانيا في جنوب العراق ، وتقلق تركيا التي لديها عدد كبير من السكان الكورد المتململين . ويشير مؤيدو محاولات تغيير النظام الى ادلة واضحة بان العقوبات ماضية في اضعاف النظام السياسي تمكن من استبداله) . وتضمن بيان للكونغرس شيئا من ذلك في نسخة مجلس الشيوخ من وثيقة تفويض وزارة الخارجية للسنة المالية) . وكذلك في تقرير التشاور حول تلك الوثيقة ، ووافق ا لمسان على تلك الوثيقة المصادق عليها . في . نيسان) . ووقع . عضوا في مجلس الشيوخ على رسالة للرئيس كلينتون حثوه فيها على تخفيف الحظر في الشمال ، وتتضمن خيارات تقوية (الشيعة) في جنوب العراق ، و تحويل منطقة الحظر الجوي الجنوبية الى منطقة عسكرية مقصورة ، تكون فيها القوات العسكرية العراقية عرضة لهجمات (التحالف). كما اشارت تقارير صحفية الى ان الولايات المتحدة خصصت مبلغ) مليون دولار كتمويل سري للجماعات المعارضة لنظام الحكم في العراق في السنة المالية) . .

على صعيد اخر،تذرعت الولايات المتحدة الاميريكية في نيسان) . ، عندما أعلنت منطقة حظر الطيران شمال خط عرض درجة بأنها تسعى الى خلق ملاذ آمن للسكان العراقيين من الكرد النازحين الى تركيا من شمالي البلاد في اعقاب قيام الجيش العراقي بعملياته العسكرية هناك ، وقد وضعت قوات اميركية وبريطانية محمولة جوا في قاعدة أنجرليك التركية اول الامر باسم (قوات المطرقة) ثم باسم (قوات مراقبة الشمال) . كما اقدمت الولايات المتحدة وبريطانيا بعد ذلك على فرض حظر جوي في المنطقة الواقعة جنوب خط العرض) درجة (جنوبي العراق) في)) . وقد بلغ مجموع الطلعات الجوية المسلحة التي نفذتها الطائرات الامريكية والبريطانية منذ) كانون الاول) . وحتى اواخر تشرين الثاني) . (y) طلعة جوية مسلحة . وقد كان لفرض منطقتي حظر الطيران العراقي في شمالي البلاد وجنوبيها اثر كبير في زعزعة استقرار العراق ، واضعافه وتهديد استقلاله وسلامته الاقليمية على الرغم من استمرار احتجاج الحكومة العراقية السابقة على ذلك واعتبار منطقتي الحظر غير شرعيتين كما استطاعت الولايات المتحدة استخدام اللجنة الخاصة المكلفة بمتابعة ملف اسلحة الدمار الشامل العراقية في الحصول على المعلومات عن العراق وإثارة ألازمات وخلق الذرائع للتدخل في شؤونه الداخلية وتهديد وحدته الوطنية .

في / من كانون الاول) . ، شنت الولايات المتحدة الاميركية حملة عسكرية على العراق حيث استمر القصف الأميركي اربعة ايام ، اطلق عليها ثعلب الصحراء. كما صدر قرار من مجلس الامن برقم) . بضغط مباشر من الولايات المتحدة وبريطانيا نص على تشكيل لجنة باسم (لجنة الرصد والتحقق والتفتيش(انموفيك) لتحل محل اللجنة الخاصة (اليونسكوم) التي انشئت بموجب الفقرة ب من القرار . ( ) .) ولكن بصلاحيات اوسع . وفي القرار) . حددت مهمة (لجنة الانموفيك) ، وابرزها انشاء نظام معزز للرصيد والتحقق في وسائل نزع سلاح العراق . وقد استفادت الولايات المتحدة من هذه اللجنة ، كما قال سكوت ريتر ، كبير المفتشين ، في الحصول على معلومات استخباراتية واسعة النطاق عن العراق .

تحدث المسؤولون الاميركيون عن أن عام) . ، سيكون (عام الحسم) في العراق ، وعقدوا مع اعضاء في الكونغرس اجتماعات مع بعض اشخاص المعارضة العراقية في الخارج قرب لندن وسموا منسقا اميركيا هو (فرانك ريتشارد دوني) للاشراف على تلك الاجتماعات كما اقر الكونغرس قانونا باسم "قانون تحرير العرا "" علما أن القانون الدولي لايجيز التدخل بالشؤون الداخلية للدول الاعضاء( ) (روبرت بلليترو) يوم (ايار)، وهو مساعد

) – انظر: محمد خليل الموسى ، استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، : .

لوزير الخارجية الاميركي آنذاك ((بان العراق يمثل في نواح معينة صورة مصغرة عن تحديات السياسة الخارجية الاميركية للسنوات المقبلة ، وهو تحد متعدد الاوجه والجوانب في دولة ذات اطار جيوستراتيجي خطير بالنسبة للولايات المتحدة في اعظم مناطق مصالحها على الاطلاق.

كما دعمت الادارة الاميركية جهودها هذه من خلال رعاية المؤتمرات التي عقدتها (احزاب المعارضة العراقية) ومنها على سبيل المثال ، المؤتمر الذي انعقد بين) تشرين الاول الى الاول من تشرين الثاني برعاية مادلين اولبرايت وزيرة الخارجية الاميركية في نيويورك . وقال عضو الكونغرس الاميركي (بوب كاري) : ((ان سياسة احتواء العراق قد اخفقت ، واعترف بان حكومته تعمل على تغيير نظام الحكم في العراق ، والاتيان بنظام جديد وفي ربيع سنة عقدت (ا موعة الرئاسية) الاميركية للدراسات ، وهي مجموعة تتألف من أعضاء في الحزبين الاميركيين الرئيسين (الحزب الجمهوري والحزب الديموقراطي) ، وهم من رجال الدولة وكبار دبلوماسييها ومشرعيها القانونيين وعلمائها ومثقفيها وخبرائها ، وذلك لكي تنظر في حالة (الشرق الاوسط). وكان الجهد المنبثق عن هذا الاجتماع هو الرابع من نوعه تحت رعاية (معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى) . وقد وضعت دراسة بعنوان : ((السياسة الاميركية في الشرق الاوسط)) قدمت الى الرئيس الاميركي جورج دبليو بوش ، قبل احداث الحادي عشر من ايلول : ((. ومما جاء فيها ان هناك ثلاث مقومات لردع الحرب الاقليمية لعل من ابرزها التأكيد على الشراكة الستراتيجية الاميركية . الاسرائيلية ، والتعامل مع الدول العربية المؤيدة للغرب ، واخيرا ردع خصوم الولايات المتحدة وفي مقدمتهم : العراق الذي ينبغي ان تفهم قيادته ((بان الولايات المتحدة قادرة على قيادة ردود الافعال السياسية والعسكرية اذا حاول تهديد الاطراف الاقليمية او ابتزازها .. او اذا استغل الاوضاع الراهنة لكي يحصل على مكاسب عسكرية في الشمال ...)). ويطلق التقرير على العراق وايران ((التهديدان الرئيسان ضد المصالح الاميركية في المنطقة)) وقال واضعو التقرير وابرزهم انطوني ليك ، وجوزيف ليبرمان ، والكساندر هيغ وماكس كابلمان : ((ان افضل مطمح لمصالح الولايات المتحدة ومصالح الشعبين في هذين البلدين (العراق وايران) هو التغيير السياسي العميق .. ان التغيير في العراق سيحصل بشكل شبه مؤكد ولكن عن طريق العنف ... ولاضعاف النظام وجعله اقل مناعة، يتعين تطوير ستراتيجية شاملة ذات خطوات فعالة للضغط على نظام صدام حسين على عدة جبهات ... ويتعين توضيح التهديد الذي يمثله هذا النظام ضد المصالح الاميركية .. ويتوجب تنوير الاصدقاء والحلفاء بخطورة التهديد العراقي .. ويمكن ان تكون مجموعات المعارضة العراقية عنصرا اضافيا في احتواء نظام صدام حسين . وقد تساهم هذه المعارضة في اسقاط نظامه .. ويتوجب تزويد المعارضة بدعم مالي وعسكري واعلامي كاف .. بدءا بالاحزاب الكردية في شمالي البلا.

بعد احداث الحادي عشر من ايلول سنة ، ازدادت الادارة الاميركية إصرار وتشديد على عزل العراق ، وتغيير نظامه . وقد اشار الرئيس الاميركي جورج دبليو بوش في خطابه الذي القاه امام الجمعية العامة للامم المتحدة يوم . ايلول ((ان الامم المتحدة اذا لم تتحرك ضد العراق فان اميركا مستعدة للتحرك فالعراق يمثل خطرا كبيرا على حياة الملايين من البشر)) ((العراق يخفي معلومات مهمة عن برنامجه النووي)) ((العراق التف على العقوبات ، واشترى تقنية متقدمة وأسلحة بالستية)) وتلك المبررات الأساسية لغزو العراق واحتلاله.

مما يتقدم يتبين بوضوح ان الولايات المتحدة سعت الى غزو العراق واحتلاله تحت ذرائع مضللة فقد تاكد انه لاوجود لاسلحة دمار شامل عراقية ([41]) ولم تكن للعراق صلة بتنظيم القاعدة.

– انظر : هانز بليكس ، نزع سلاح العراق :الغزو بدلا من التفتيش ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ص ص)) –)) .

وفي العاشر من تموز قدمت (مؤسسة راند للدراسات) تقريرا وضعه (لوران مورافيتش) المحلل الستراتيجي فيها الى (هيئة السياسة الدفاعية في وزارة الدفاع الاميركية) ، ويتكون التقرير من اربع وعشرين نقطة خصصت لدراسة الوضع في المنطقة العربية . ويخلص التقرير الى اقتراح ما يصفه بانه (الستراتيجية الكبرى للشرق الاوسط) . ويقول التقرير بان (العراق هو المحور التكتيكي) (السعودية هي المحور الستراتيجي)(مصر هي الجائزة) . ولايقول كيف ولا باية طريقة ولا متى ، الا انه يرسم صورة قاتمة للاوضاع في العالم العربي تدل ، مما لايدع مجالا للشك ، على ان الولايات المتحدة عازمة على اجراء تغيرات جوهرية في المنطقة ، وفي كانون الثاني) . وقف كولن باول وزير خارجية الولايات المتحدة الاسبق امام مؤسسة التراث Hertiage Foundation ليعلن عن (مبادرة الشراكة الاميركية مع الشرق الاوسط) US- Middle East Partnershi Initiative تتضمن قيام الولايات المتحدة بالمساعدة على اقرار اصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية في بلدان (الشرق الاوسط).

كل المقدمات اذا ، كانت تفضي الى ان الولايات المتحدة الاميركية عازمة على احتلال العراق ، بصرف النظر عن معارضة دول العالم ومنها دول دائمة العضوية في مجلس الامن وشعوبه والتي خرج منها مئات الالاف في تظاهرات معارضة لهذا الغزو ولاسيما الشعوب الغربية. لقد قادت القوات الأميريكية عملية غزو العراق في شهر آذار من عام) ، وذلك على بمشاركة بريطانيا وبعض الدول التابعة.

وتراوح عدد القوات الأميركية التي تواجدت على ارض العراق ما بين M M ألف عسكري في عام :).

لقد حاول الرئيس الاميركي حينذاك، جورج دبليو بوش، ولمواجهة المقاومة المسلحة إرسال ألف عسكري إضافي إلى العراق.

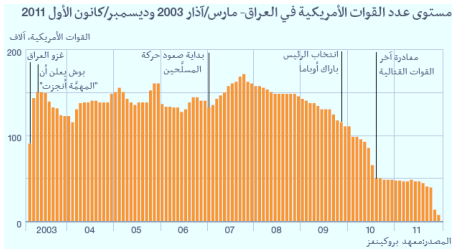

لكن السناتور الديمقراطي باراك أوباما جعل من قضية الانسحاب من العراق التعهُّد الرئيس في حملته للانتخابات الرئاسية في عام :) وهكذا انخفض عدد القوات باضطِّراد منذ وصوله إلى البيت الأبيض /كانون الثاني من عام :).

وفي التاسع عشر من آب :)، اعلنت الولايات المتحدة انسحاب ماتسميه الافواج القتالية من العراق ، تاركا وراءه) ألف عنصر من العسكريين الاميركيين.

أمَّا القوات البريطانية في العراق، فقد وصل عددها خلال مدة الغزو إلى) ألف عسكري، ليأخذ العدد بعدها بالتناقص التدريجي عاما بعد عام، حيث وصل العدد في شهر أيار من عام إلى عسكري، وذلك عندما سحبت بريطانيا رسميا قواتهامن العراق.

لكن القوات البحرية البريطانية واصلت وجودها بذريعة تدريب القوات البحرية العراقية حتى أيار .

والتواجد البريطاني في العراق هو الآن مجرَّد جزء من بعثة حلف شمال الأطلسي (الناتو) التدريبية، وقد أسهمت بريطانيا بتلك البعثة بـ) عنصرا عسكريا، بما في ذلك وحدة متواجدة في الأكاديمية العسكرية العراقية.

الخسائر

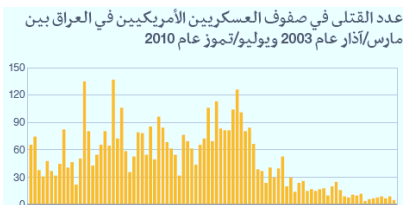

وفقا لآخر أرقام وزارة الدفاع الأميريكية (البنتاغون)، فقدت الولايات المتحدة عنصرا في العراق منذ الغزو في التاسع عشر من شهر آذار من عام .

وفي آب من عام ، أي مع الاعلان عن انسحاب آخر من دفعة من القوات الأميركية القتالية من العرق، بلغ عدد القتلى في صفوف القوات الأميريكية عسكريا، قضى منهم خلال مشاركتهم في الأعمال القتالية، بينما بلغ عدد الذين أُصيبوا جرَّاء العمليات : a شخص.

وقتل منذئذ عسكريا، قضى منهم خلال مشاركتهم في الأعمال القتالية خلال مشاركتهم في ما بات يعرف بـ "عملية الفجر الجديد."

أمَّا عدد من أُصيبوا خلال مشاركتهم بالأعمال القتالية منذ الأول من شهر سبتمبر/أيلول ، فقد بلغ شخصا.

وقتل بريطانيا ، في العراق، قضى منهم خلال مشاركتهم في الأعمال القتالية، بينما قتل عنصرا من قوات الدول الأخرى المشاركة في احتلال العراق([٤٢]). حسب موقع آي كاجولتيز.(icasualties)

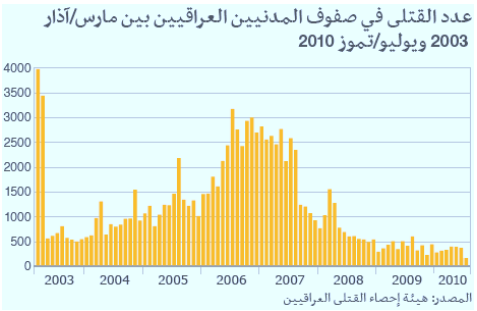

وبينما نلاحظ أنه قد جرى التوثيق بشكل معقول للضحايا الذين سقطوا في صفوف القوات للدول الأخرى المشاركة في التحالف، نرى أنه من الصعوبة بمكان رصد عدد من استشهدوا من بين المدنيين والعسكريين العراقيين، وذلك نظرا لغياب الأرقام الرسمية التي يمكن الاعتماد عليها .فهنالك ثمَّة خلاف شديد بشأن الروايات والتقديرات كافة المتعلِّقة بعدد الضحايا في العراق.

وقد دأبت "هيئة إحصاء القتلى العراقيين" خلال المدة الماضية على جمع وتدقيق وتمحيص أعداد الضحايا المدنيين، مستخدمة بذلك أسوبا يعتمد على مقاطعة المعلومات الواردة في العديد من التقارير الإعلامية والأرقام الأخرى الصادرة عن جهات مثل سجلاَّت المشارح.

فعلى وفق الهيئة المذكورة، فإن عدد القتلى العراقيين الذين سقطوا في العراق حتى شهر يوليو/حزيران من عام يتراوح ما بين : a) شخصا.

وكان الشهر الذي وقع فيه غزو العراق، أي مارس/آذار من عام ، أكثر الفترات دموية، وذلك إذا ما أخذنا بالاعتبار عدد الشهداء في صفوف المدنيين، إذ تقول "هيئة إحصاء القتلى العراقيين" مواطنا عراقيا عاديا قضوا في ذلك الشهر، و قضوا في شهر أبريل/نيسان من ذلك العام.

وتقول الهيئة إن الفرق بين أعلى وأدنى الأرقام الصادرة عنها بشأن عدد الضحايا في العراق مرده التناقضات الواردة في التقارير المتعلِّقة بعدد الذين سقطوا جرَّاء أحداث معيَّنة، سواء كان أولئك الضحايا مدنيين أم عسكريين.

وقد أدَّى بعض التقارير والاستطلاعات إلى وجود طيف واسع من التخمينات والتقديرات المتعلِّقة بعدد الشهداء الذين سقطوا في العراق، فقد قدَّر "استطلاع صحَّة الأسرة العراقية"، الذي دعمته الأمم المتحدة، عدد من قضوا في العراق جرَّاء أعمال عنف في الفترة الممتدة ما بين شهري آذار من عام) ويونيو/حزيران من عام) بـ ألف شخص.

أمَّا مجلَّة "لانسيت" الطبية، فقد نشرت في عام) دراسة قدَّرت عدد العراقيين الذين استشهدوا جرَّاء الحرب بـ) شهيدا، منهم) استشهدوا نتيجة أعمال العنف في البلاد.

وتضمَّن كل من "استطلاع صحَّة الأسرة العراقية "ودراسة "لانسيت" إحصائيات للقتلى الذين سقطوا في صفوف المدنيين والعسكريين والمقاتلين.

وقد لقي عدد غير معروف من المقاولين المدنيين في العراق حتفهم، إذ ينشر موقع "آي كاجولتيز" ما يصفها بقائمة جزئية لأولئك الضحايا، ضمَّنها أسماء متعاقدا.([٤٣])

الكلفة المالية للحرب هي منطقة أخرى جرى التطرُّق إليها وتحليلها على نطاق واسع.

فقد قدَّرت وحدة البحوث في الكونغرس الأمريكي، وهي هيئة بحثية مرموقة وتتجاوز الأحزاب، أن تكون الولايات المتحدة قد أنفقت مع نهاية العام المالي) مبلغا قدره مليار دولار أمريكي على تمويل الحرب، وقد جرى بالفعل تخصيص . : مليار دولار منها.

المبحث الثالث: الستراتيجية الاميركية بعد الانسحاب ومستقبل العلاقات مع العراق

بصرف النظر عما اذا كانت الولايات المتحدة الاميركية قد سحبت قواتها كليا من العراق كما تقول هي عن نفسها وتقوله الحكومة العراقية عنها ، او ان الولايات المتحدة لم تنسحب كليا وانها لا تزال تحتفظ بوجود عسكري مؤثر في العراق كما تقول تقارير وجهات اخرى ، فإن الولايات المتحدة الاميركية لم تجيش الجيوش وتخوض حرب احتلال العراق وتسيطر على منابع النفط وتدمر اكبر قوة عربية لتسحب قواتها بعد ثماني سنوات هكذاوان تكبدت حسائر كبيرة ، من دون ان يكون لها وجود طويل الامد في العراق وفي محيطه الاقليمي. وهنا، لابد لابد ان نشير الى ان الاستراتيجية الاميركية تقوم على ان الولايات المتحدة الاميركية لن تقبل ان تتسامح حيال عدد من القضايا الاساسية ابرزها([٤٤]):

اولا: سيطرتها على منابع النفط وامداداته والسعي الى الهمينة على مصادر الطاقة الاخرى.

ثانيا: أمن (اسرائيل) وبقاؤها.

ثالثا: امتلاك بعض الدول لاسيما الاسلامية لأسلحة الدمار الشامل او نظم صاروخية متقدمة ، وعلى وفق الاستراتيجية الاميركية فإن أخطر عدو تواجهه الولايات المتحدة وأمنها القومي هو التحالف بين الأصوليه والتكنولوجيا،

---

www.icasualtics.org–

– انظر: عيسى اسماعيل العبادي،جيوبوليتيكا الحرب على الارهاب ومستقبل الاستراتيجية الاميركية في افغانستان ،سلسلة دراسات استراتيجية،العدد (org) ، مركز الدراسات الدولية ،جامعة بغداد ،بغداد ،) .

مما يمكن من احتمال التهديد ووقوعه في أي لحظة، الأمر الذي يجعل من الضرورة الانتقال من سياسة الردع والاحتواء إلى سياسة الضربة الوقائية، التي تمنع حصول التدمير.

رابعا: قيام انظمة راديكالية (يسارية او قومية او اصولية) على انقاض نظم موالية لها .

خامسا: اضطلاع اية دولة عربية بمشروع تنموي طموح مستقل عن سياق العولمة المؤمركة.

سادسا:قيام تكتل عربي يكون قوة اقليمية مؤثرة تنتهج سياسة تتقاطع مع السياسة الاميركية في المنطقة والعالم .

اننا عندما نقول ان الولايات المتحدة لن تتسامح مع هذه القضايا لايعني انها لن تحصل لكن حصولها يعني التصادم مع الولايت المتحدة بهذه الدرجة اوتلك اوخوض صراع معها .

اما القضايا الدولية والسياسية الاخرى مثل قضايا الديمقراطية والانقلاب عليها وحقوق الانسان ومعاداة السامية والارمن ومسلمي الشيشان وسواهم والمخدرات وغيرها، فهي وان اتخذت ذرائع للتدخل في شؤون الدول الاخرى، فأنها تقع في وارد الاخذ والرد ولا تعد قضايا حاسمة للولايات المتحدة الاميركية ، فضلا على المعايير المزدوجة التي تستخدمها الولايات المتحدة ازاء القضايا المتماثلة.

هذه ثوابت في الاستراتيجية الاميركية الشاملة ولاسيما ستراتيجيتها تجاه المناطق الجيوستراتيجية الحيوية وفي مقدمتها الوطن العربي والعالم الاسلامي حيث تتركز مصادر الطاقة الرئيسة النفط والغاز، وتوجد قضية ما يسمى (امن اسرائيل) والحركات السياسية والدينية المتهمة بالارهاب اميركيا.

هذا التركز الاستراتيجي والجيو ستراتيجي في المنطقة وقلبها العراق الذي يمتلك ثاني اكبر احتياطي نفطي في العالم ،يجعل اي حديث عن انسحاب اميركي تام من العراق ،امرا لا يتسق والمطامح والمصالح الاستراتيجية الاميركية بصرف النظر عما اذا كانت قد سحبت قواتها ام انها ابقت على وجود لها في العراق.

ولهذا ، فالولايات المتحدة الاميركية وعلى وفق ستراتيجيتها ، لابد ان تحتفظ بوجود مؤثر في العراق ، فضلا على الوجود العسكري الكثيف والمتعدد الاشكال في منطقة الخليج العربي ، قد تختلف اشكاله ، موظفون مدنيون ، شركات امنية ، مدربون ، تواجد قوات قرب الحدود ، طيران ، تحالفات سياسية مع قوى محلية ،شركات نفط ،استثمارات ،وجود استخباري، قد تختلف اشكال هذا التواجد ، لكن وظائفه تبقى واحدة لا تخرج عن اطار خدمة الوجود الاميركي طويل الامد في المنطقة. بيد ان هذا الوجود الاميركي يواجه تحديات مختلفة تتعلق بالداخل العراقي والاقليمي وبالوضع الداخلي الاميركي.

وقدر تعلق الامر بالعراق، فان الاحتلال الاميركي عام) الذي دمر البنية التحتية وحل الجيش والاجهزة الامنية ،واعاد العراق الى ماقبل الدولة في وقت يعيش فيه العالم في مفتتح القرن الحادي والعشرين ، لم يعمد الى اعادة بناء الجيش والقوات المسلحة العراقية على اسس مهنية ووطنية وانما امر بريمر الحاكم المدني الاميركي في حينه بتكوين قوات عمادها الميليشيات المسلحة للاحزاب التي تولت السلطة بعد الاحتلال.ولما كان ذلك قد استمر في ظل دستور تم وضعه ليكرس المحاصصة الطائفية والعرقية فان الخلل ظل قائما منذ الاحتلال حتى عشية الحديث عن الانسحاب الاميركي من العراق نهاية عام) .

ان بقاء العراق من دون قوات مسلحة وطنية مبنية على اسس مهنية يهدد امن البلاد ووحدتها واستقرارها ومن ثم فان لعراق والحالة هذه يبقى منطقة فراغات ستراتيجية تسعى القوى ا اورة الى ملئها وفي هذا الصدد ، يجري الحديث عن نفوذ هذه الدولة او تلك لاسيما ايران وتركيا.وهنا يبرز سؤال يتعلق بالاستراتيجية الاميركية مفاده:هل الولايات المتحدة معنية ببناء عراق قوي؟ أم أنها تريده أن يبقى واهنا توجهه كما تشاء وتؤثر في وضعه الداخلي؟وكيف يمكن ان يكون

شكل الشراكة التي يتحدث عنها الطرفان الاميركي والعراقي إذا كان احدهما قوة عظمى والاخر بلد ضعيف ويجلس على محيط من النفط ؟.

ان الولايات المتحدة الاميركية لم تظهر عزما من اي نوع على بناء عراق قوي على انقاض مادمرته هي اثناء الغزو والاحتلال على مدى السنوات الماضية ،

في الوقت الذي كان فيه الدستور مبنيا على المحاصصة الطائفية والعرقية والحكومات المتعاقبة التي تشكلت على هذا الاساس غير قادرة على انجاز مهمات البناء الوطني المطلوب فضاعت اموال البلاد في ظل اتهامات واسعة بالفساد المالي والاداري لموظفين بدرجات وظيفية عالية ، الامر الذي يدفع الى المزيد من التساؤل حول طبيعة الاستراتيجة الاميركية تجاه العراق ولماذا تريده ان يبقى واهنا ، ومن هنا تتكشف حقيقة ان ذلك يخدم رغبتها في البقاء طويل الامد في العر والمنطقة ويقع في اطار سياسة التخادم بينها وبين القوى الاقليمية الساعية الى مد نفوذها الى العراق ، فضلا على ان ابقاء البلد ضعيفا من شأنه ان يخدم مشاريع الفدرالية التي طرحها نائب الرئيس الاميركي بايدن ، والتي بدأت طلائعها تترى نتيجة الشعور المعلن عنه بالاقصاء والتهميش وغياب التوزيع العادل للثروات الوطنية الذي تعاني منه اغلب المحافظات. وهناك تحديات تتعلق بالانقسامات السياسية وغياب المصالحة الوطنية الحقيقية التي تحتاج اليها البلاد لايجاد بناء داخلي متماسك ولمواجهة المخاطر الخارجية ان المتابع لامور البلاد يلاحظ انه عندما حاول احد النواب في البرلمان حشد الاصوات لاعلان اقليم البصرة واجرى استطلاعا للرأي لم يحصل الا على تاييد . بالمئة من ابناء المحافظة ،وكان هذا مؤشرا عراقيا بمتياز، اما اليوم فهناك مطالبات واسعة باقامة اقاليم ادارية في اطار رؤية المطالبين بها لايجاد حلول للمشكلات القائمة.

أما الاستراتيجية الاميركية تجاه محيط العراق الاقليمي فلا تخرج عن الثوابت الست التي اشرنا اليها انفا والمتصلة بالدرجة الاساس بالبقاء الاميركي طويل الامد والسيطرة على مصادر الطاقة وقوس النفط الممتد من الخليج العربي حتى بحر قزوين ،وما يعنيه ذلك من التحكم بمصادر الطاقة وحاجات الدول الكبرى من النفط والغاز وما يتبع ذلك من تاثير في ستراتيجياتها الدولية ، والمحافظة على امن (اسرائيل) ومنع اي قوة عربية او اسلامية من امتلاك اسلحة الدمار الشامل.

لذلك فإن الولايات المتحدة تتعامل مع القوى الاقليمية والدول الكبرى المتصلة بتلك القوى على وفق سياسات تحد من تهديد تلك القوى للاستراتيجية الاميركية ومصالح الولايات المتحدة في المنطقة ، بل انها تسعى الى وضع سياسات القوى الاقليمية والدولية في خدمة ستراتيجيتها الشاملة. أما كيف يحدث ذلك ،فإنه يتم عبر سياسة الترغيب والترهيب.ففي الوقت الذي تسمح فيه الولايات المتحدة للقوى الاقليمية بمد نفوذها في العراق والمنطقة وتسمح لها بالحصول على مصادر القوة بحدود تكفي لإخافة هذه الدولة او تلك و إبتزازها كما فعلت دائما ، فإن الولايات المتحدة تثير قضايا اخرى للضغط على القوى الاقليمية مثل ضغوطها على ايران مثل ملف المفاعل النووي الايراني وفرض اشكال متعددة من الحصار على ايران والسعي الى تشديد الحصار عليها وتحريك الداخل ضد حكومته وفي هذا الاطار فان ملف النفط الايراني حاضر بقوة في التفكير الاستراتيجي الاميركي تجاه ايران ذلك ان حلقة النفط الايراني هي المتبقية في السلسلة الممتدة على قوس النفط من الخليج العربي الى بحر قزوين واسيا الوسطى .

وتملك الولايات المتحدة ملفات عديدة للضغط على تركيا مثل اعطائها دورا اقليميا في المنطقة او عدم السماح لها بمثل هذا الدور، ووجود تركيا في حلف شمال الاطلسي ودورها المحتمل في امتداده ليصل عبر العراق الى منطقة الخليج العربي . كما ان هناك ملفات اخرى تتعلق بطلب تركيا الانظمام الى الاتحاد الاوربي والدور الاميركي الممكن في هذا

الشأن لاسيما وان الولايات المتحدة الاميركية يمكنها التاثير في مواقف العديد من الدول الاوربية لمساندة الطلب التركي من عدمها.وهناك ملفات اقتصادية تتعلق بمرور انابيب النفط والغاز من اسيا الوسطى وبحر قزوين وغير ذلك.

اننا إذ نتطرق الى الاستراتيجية الاميركية في التعامل مع القوى الاقليمية في بحث يتعلق بمستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق ،فذلك لان الامن الوطني والقومي للعراق يتأثر سلبا او ايجابا بما يجري حوله ، وبما ان المنطقة مرشحة الى عدم الاستقرار في المستقبل المنظور في الاقل ،فان التطرق الى الاستراتيجية الاميركية تجاه القوى الاقليمية المحيطة بنا يصبح امرا لامناص من التطرق اليه.

ان الاستراتيجية الاميركية والعلاقة مع الولايات المتحدة ، تتأثر بسعي الولايات المتحدة الاميركية الى استكمال استحقاقات القوة العظمى ، وهذه الاستحقاقات لا علاقة لها باوهام البعض بشأن القيم الاخلاقية ، اي ما هو حق او خلافه او ماهو عادل اوغير عادل او ما هو مشروع او غير مشروع ، بل هو استحقاق القوة ، والقوة هنا هي القوة العظمى .

أما تحديات الداخل الاميركي فإنها تمثلت بتصاعد المطالبة بالإنسحاب من العراق خلال ولاية الرئيس الاميركي بوش الابن حيث تراجعت شعبيته تراجعا كبيرا نتيجة الخسائر البشرية التي تكبدتها قوات الاحتلال الاميركي في العراق نتيجة مقاومة الشعب العراقي لقوات الاحتلال إذ بلغت خسائر الولايات المتحدة حسب احصاءات وزارة الدفاع الاميركية(البنتاغون) الولايات المتحدة ( ) قتيلا منذ غزو العراق واحتلاله في التاسع عشر من شهر آذار من عام ،وكان عدد القتلى حسب الاحصاءات الرسمية الاميركية ،قد بلغ حتى

آب من عام ، أي مع انسحاب آخر من دفعة من القوات الأميريكية القتالية من العراق حسب البيانات الرسمية، عسكريا، قتل منهم خلال مشاركتهم في الأعمال القتالية، بينما بلغ عدد الذين أُصيبوا جرَّاء العمليات ( ) جريحا .

اما الخسائر المادية ، فقد قدَّرت وحدة البحوث في الكونغرس الأميريكي، وهي هيئة بحثية مرموقة وتتجاوز الأحزاب، أن تكون الولايات المتحدة قد أنفقت مع نهاية العام المالي مبلغا قدره مليار دولار أميركي على تمويل الحرب، وقد جرى بالفعل تخصيص . مليار دولار منها. وهناك تقديرات اميركية وغير اميركية لخسائر الولايات المتحدة تبلغ اضعاف هذه الارقام.

نريد ان نقول ان الاستراتيجية الاميركية الشاملة والتي اندفع المحافظون الجدد لاستثمار توجهاتها واحتلال العراق بعد احداث الحادي عشر من ايلول حتلال افغانستان إذ احتل العراق عام لإحكام سيطرة الولايات المتحدة على مصادر الطاقة ، واجهت مقاومة شديدة في العراق وتكبدت الولايات المتحدة خسائر مؤثرة الامر الذي استثمره الديمقراطيون ومرشحهم الرئيس اوباما للفوز بالانتخابات بعد ان تصاعدت النقمة الشعبية على استمرار الحرب في العراق حيث وعد اوباما ناخبيه بسحب القوات الاميركية من العراق.

بيد ان الازمة الاقتصادية العالمية والمشكلات الاقتصادية داخل الولايات المتحدة استثمرت من قبل الجمهوريين الذين سيطروا على مجلس النواب في انتخابات كانون الاول في الوقت الذي احتفظ فيه الديمقراطيون باغلبية في مجلس الشيوخ.

وفي مواجهة الحملات المستمرة للجمهوريين ضد الرئيس اوباما ، لابد له ان يقدم مايعده انجازا وهو سحب القوات الاميركية من العراق حسبما وعده للاميركيين ولناخبيه إبان حملته الانتخابية.

إذا ،كان لابد لاوباما ان يعلن الانسحاب الكامل لقواته لاسباب تتعلق باربعة قضايا اساسية وهي :

اولا: إيفاء لوعده لناخبيه واستعدادا للانتخابات المقبلة.

ثانيا: لتجنب اي حديث عن بقاء القوات الاميركية بعد توقيع الاتفاقية الامنية مع العراق والتي تسمى اتفاقية الانسحاب.

ثالثا :لتجنب طلب الحصانة للقوات المتبقية في حال وجودها والذي يواجه رفضا عراقيا.

رابعا:ان فكرة الاعلان عن الانسحاب مع الابقاء على وجود طويل الامد ، تستجيب

لقوى الضغط داخل الولايات المتحدة لانها تنسجم مع الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة .

ان الولايات المتحدة الاميركية ستواجه في علاقاتها مع العراق تحديات منها ماهو اقليمي يتعلق بنفوذ القوى الاقليمية في العراق وهو نفوذ متعدد وان كان النفوذ الايراني من ابرز اشكاله واكثرها قوة لاسباب وعوامل عديدة ومنها ما يتعلق بالتعاطي العراقي والاميركي مع القضايا المحلية والاقليمية والدولية موضع الاهتمام المشترك.

ان من المفترض أن تنتقل العلاقة بين العراق والولايات المتحدة بعد اعلان الانسحاب من حالة التبعية إلى حالة التعاون بين طرفين متساويين في السيادة والاستقلال، ومن ثم فإن العراق سيكون قادرا، من الناحية النظرية، على اتخاذ قرارات مستقلة غير خاضعة للضغط الأميركي. والسؤال الذي يطرح نفسه هو هل ستسمح الإدارة الأميركية لمثل هذا أن يحدث؟ لاسيما إذا ما علمنا أن العراق قد اتخذ مؤخرا قرارا يتعارض والإستراتيجية الأميركية المعلنة في المنطقة بامتناعه عن التصويت على تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية، وتحفظ على قرار العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الجامعة على سوريا في . تشرين الثاني ، ورفض تنفيذه؛ في وقت أعلنت الولايات المتحدة أنها تحبذ فرض العقوبات وتدفع باتجاه ذلك بعد أن اخفقت في اتخاذ قرارات مشابهة في مجلس الأمن. وإذا كانت الولايات المتحدة تسامحت مع مثل هذه القرارات لاعتبارات تتعلق باستراتيجيتها الحقيقية في التعاطي مع المسالة السورية،([٤٥]) ، فكيف سيكون رد فعلها إذا ما اتخذت الحكومة العراقية قرارات أخطر نتيجة تحالفات اقليمية قد تؤثر على الصراع العربي الصهيوني؟او في العلاقة مع ايران مثلا؟ هل ستبقف الولايات المتحدة حايدة؟

واذا كان التحدي الاول اقليميا فان التحدي الثاني يتعلق بعدم استقرار محتمل في العراق لن يمكن حصره في العراق، بل سينتقل إلى الدول ا ـاورة بهذه الدرجة او تلك لاسيما في ظل فوضى تعم دول المنطقة ويصعب تقدير نتائجها وانعكاساتها الداخلية والاقليمية والدولية وان كانت غير بعيدة عن التدخلات الاميركية وتصورات الولايات التحدة لخريطة المنطقة في المستقبل.

ان الولايات المتحدة لم تفصح ،عمليا ،عن سياستها المستقبلية تجاه العراق،هل تريد عراقا قويا موازنا للقوى الاقليمية في المنطقة ام انها تريد له ان يكون بلدا تابعا لها؟الحقيقة ان الولايات المتحدة لم تفصح حتى الان عن رغبة حقيقية في بناء عراق قوي موازن للقوى([٤٦]) الاقليمية وربما يرتبط هذا باستراتيجية شن الحرب على العراق واحتلاله عام والهادفة الى اضعاف العراق واطلاق يد (اسرائيل) في المنطقة.

على صعيد اخرمتصل بما تقدم فان الاحجام عن بناء عراق قوي، سيبقي البلاد في اوضاع صعبة وفي هذا الصدد ،فإن عراق ما بعد الانسحاب،سيشهد تغييرات ولو ببطء، ربما ليس لأسباب سياسية ولكن لأسباب تتعلق بتفشي الفساد

– اذ انها تريد ان تضغط لاحداث تغييرات في السياسات واضعاف القوى المناهضة لتوجهاتها في المنطقة ومنها النظام السياسي في سوريا، الا انها، ولحسابات اوسع لاتريد تغييرا دراماتيكيا في سوريا وانما تراقب تفاعلات مناوشاتها السياسية والاقتصادية مع ايران للاندفاع او التراجع على نحو ما بصدد المسالة السورية او تخفيف الضغط على سوريا والتفرغ لمواجهة ايران .

– بشان مفهوم توازن القوى انظر:

مارتن غريفيش وتيري اوكالالوهان ، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية،مركز الخليج للابحاث ، دبي،) – ( ) .

المالي والإداري في كل مفاصل الدولة العراقية والاخفاق في محاربته، فضلا على انعدام الأمن والأمان، وضعف الخدمات، والمليارات المهدورة من أموال العراق والتي ترد أخبار بعضها في مصادر أميركية.

ان المشاهد المحتملة لمستقبل العلاقات العراقية الاميركية هي:

المشهد الاول:علاقات تعاون وصداقة يغيب عنها التوازن والتكافؤ فهي تقوم بين طرفين احدهما قوة عظمى تتحكم بالنظام الدولي القائم والاخرى تتمثل ببلد ضعيف لم تكتمل مقومات سيادته الوطنية بعد ، لاسيما وانه تعرض للاحتلال والتدمير ويحتاج الى جهود جبارة لاعادة بنائه.وفي هذا المشهد سيبقى العراق بلدا تابعا يعتمد على الولايات المتحدة لمواجهة اي اعتداء خارجي أو حتى عمل داخلي، وهذا سيجعل العلاقة بين البلدين علاقة التابع والمتبوع. وما يمكن أن يعزز هذا الشكل من العلاقات التوقيع على مزيد من الاتفاقيات طويلة الأمد الاقتصادية منها والعسكرية. ونزوع قيادة إقليم كردستان إلى التمسك بالوجود الأميركي والاستعداد لمنحه التسهيلات المطلوبة الاقتصادية والعسكرية.وقيام اقاليم جديدة على وفق الدستور القائم واضعاف السلطة المركزية في المستقبل المنظور ونزوع القوى المتصارعة الى الاستعانه بالاميركان في صراعاتها على السلطة.

لكن في هذا المشهد ستجد الولايات المتحدة انها لن تتمكن من بناء علاقات مستقبلية مع العراق، يمكن الركون اليها لتوفر عوامل عدم الاستقرار وصعوبة تقدير النتائج المحتملة للحراك الداخلي في ظل الصراعات المحتدمة والثغرات الموجودة في الدستور وتقاطع سياسات واهداف الجماعات في المشهد السياسي القائم.

المشهد الثاني :وهو الذي ينسجم مع تاريخ العراق وامكاناته الحقيقية ودوره في المنطقة ،وهو ان ينجح العراقيون في تطوير ادائهم السياسي الوطني وانتزاع حقوقهم وتطوير دستور ومؤسسات عمل وطني لاعادة بناء الدولة واقامة علاقات تعاون فيها قدر من التكافؤ مع الولايات المتحدة الاميركية وعلاقات صداقة وتعاون مع دول الجوار ودول العالم التي ترغب في اقامة علاقات تعاون مع العراق.لكن هذا المشهد ليس على وشك الحدوث الا اذا احدثت الولايات المتحدة تغييرات في استراتيجيتها في العراق والمنطقة وفكرت في اعادة التوازن للقوى الاقليمية وهي لن تفعل ذلك الا اذا وجدت ان هذا الامر ينسجم مع مصالحها الاستراتيجية ووجدت ضغطا وطنيا عراقيا داخليا يسعى الى التغيير باتجاه اقامة دولة عراقية وطنية تحقق قبولا عاما وقادرة على اقامة علاقات دولية واقليمية يعتد بها.

المشهد الثالث:وهو مشهد يتصل بالمشهد الثاني لكنه يتسم بعودة علاقات المواجهة والتصادم، وذلك بمجيء حكومة وحدة وطنية تعمل على اعادة بناء الدولة والتغيير من الداخل والاعتماد على القوى الوطنية الداخلية الرافضة لجعل العراق قاعدة إستراتيجية للولايات المتحدة. وإذا ما قدر لمثل هذه الحكومة أن تتشكل فإنها بالتأكيد ستحمل الولايات المتحدة، ومن تحالف معها مسؤولية ما جرى في العراق، بل وربما تذهب للمحاكم الدولية لمطالبة الولايات المتحدة بتعويض العراق والعراقيين عن كل ما جرى في البلاد طوال سنوات الاحتلال، بل وربما تعود إلى السنين الـ . التي فرض فيها الحصار الظالم على العراق وشعبه؛ خاصة وأن منظمات دولية، لا بل لجان تحقيق رسمية أوربية قد بدأت بالتحقيق في الذرائع التي أطلقتها الولايات المتحدة وحليفاتها ولاسيما بريطانيا لتبرير احتلال العراق. الا ان المعطيات الحالية لا تشير الى ان هذا المشهد على وشك الحدوث ايضا فالنظام الدولي الحالي الذي تتحكم الولايات المتحدة الاميركية بمجرياته قابل للاستمرار في المستقبل المنظور ان قيام حكومة وبناء دولة وطنية امر ممكن ومطلوب ولكن وصفة عودة التصادم مع الولايات المتحدة ليست وصفة ناجحة وتضر بالمصالح الوطنية للعراق.

اذا، ليس امام العراقيين جميعا سوى الوصول الى برنامج عمل وطني يعيد للعراق مكانته وهيبته ويقيم علاقات متكافئة مع دول العالم وبينها الولايات المتحدة.ان عراقا قويا هو في مصلحة الجميع اما العراق الضعيف فسيكون مصدرا لعدم الاستقرار في المنطقة وفي العالم.

الخاتمة:

ان العلاقة مع الولايات المتحدة تعني التعامل مع شبكة من اشكال التنافس والصراع بين قوى اقليمية ودولية متعددة ، تتنافس كلها وتتصارع من اجل الفوز بما يمكن الحصول عليه من موارد العراق وموقعه الجيوستراتيجي. لذا، فإن مستقبل العلاقات بين العراق والولايات المتحدة الاميركية يتسم بعدم التكافؤ في المستقبل المنظور، فالولايات المتحدة لم تحقق كل اهدافها في العراق والمنطقة بعد ، وهي تسعى الى استكمال استحقاقاتها كقوة عظمى ، الامر الذي يعني ان مجريات التنافس والصراع مستمرة في المنطقة ، والعراق لايزال في حاجة الى بناء دولته الوطنية القادرة على اقامة علاقات تتسم بقدر من التكافؤ مع الاخرين وصولا الى التكافؤ المطلوب مع القوى الاقليمية واحترام سيادته الوطنية ومن ثم اداء دوره الاقليمي المستحق والمتسق مع امكاناته الفعلية ،. وفي هذا لاطار لابد من تعظيم المكاسب وتقليل الخسائر في علاقة لايمكن تجنبها في المستقبل المنظور ليس بين العراق والولايات المتحدة فحسب ، بل بين دول المنطقة والولايات المتحدة ايضا،ذلك ان منطقتنا ذات اهمية جيوستراتيجية لا تضاهى تضعها في صلب اهتمامات القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الاميركية التي تؤدي دورا مؤثرا ان لم يكن مهيمنا في النظام الدولي .